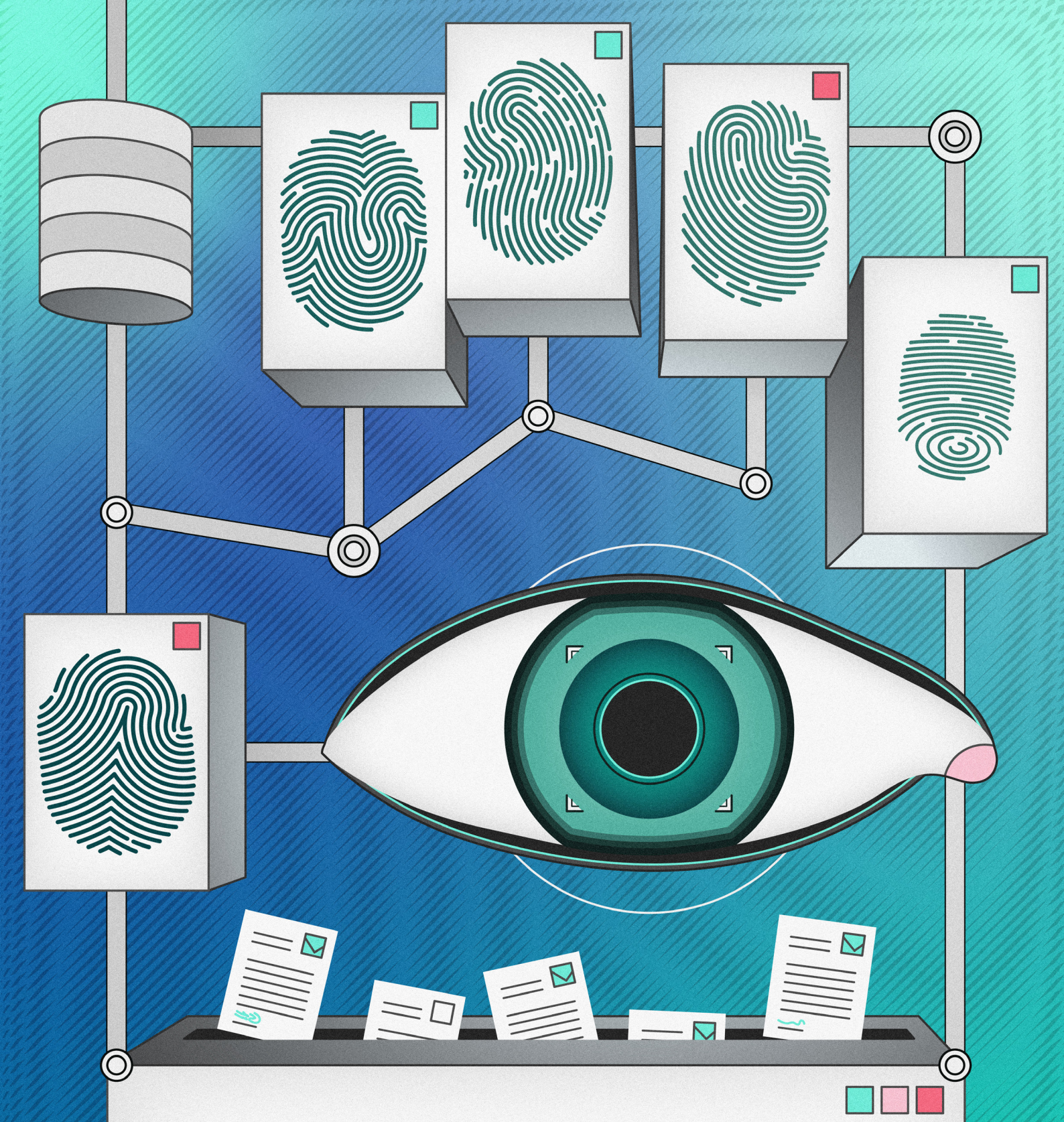

الهوية الرقمية والبيومترية والانتخابات في لبنان

smex.org

تنــويــه

أعدّت هذا التقرير بحثاً وتأليفاً وكتابةً، **ساشا ربعمد**، وهي كاتبة وباحثة مستقلّة.

شارك في كتابة التقرير **غرانت بايكر** الذي عمل على تنقيح التقرير وتحريره، وكذلك شاركت في الكتابة **نيريسا نيريدو** التي ساهمت في مراجعته. قدّمت **ماريان رحمة** التحليل القانوني المتعلّق بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، في حين عملت **نورهان قزق** على تحرير اللغة الإنكليزية. ترجمت شركة "ذا لانغويج بلاتفورم" هذا التقرير إلى العربية، وحرّر النسخة العربية عبدالغني قطايا

تكرّمت مؤسّسة "الخصوصية الدولية" بتمويل البحث

تتحمّل منظّمة "سمكس" مسؤولية أيّ خطأ أو سهو

«سـمكس» منظّمـة لبنانية غيـر حكومية تعمـل منذ العـام 2008 للدفاع عـن الحقوق الرقمية، وتعزيز ثقافة الانفتاح والمحتوى المحلّي، وتشـجيع الانخـراط بطريقـة ناقـدة وذاتيـة التنظيـم في عالـم التكنولوجيـا الرقميـة والإعلام وشـبكات التواصل في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

www.smex.org

منشور صادر في كانون الثاني/يناير 2021 عن منظّمة «سمكس»

مبنى قمير، الطابق الرابع، بدارو، بيروت، لبنان
© جمعية تبادل الإعلام الاجتماعي، 2021

هـذا العمـل مُرخَّص بموجب رخصة المشـاع الإبـداعي الدولية: الترخيص بالمثل 4.0

جدول المحتويات

الملخّص التنفيذي 4

المنهجية 6

ما هي الهوية الرقمية والمقاييس البيومترية (الحيوية)؟ 7

ما هو الوضع الحالي للهوية الرقمية والبيومترية في لبنان؟ 9

الهوية البيومترية للاجئين 10

دور الجهات الفاعلة الدولية 10

دور شركات القطاع الخاص العاملة في مجال النظم البيومترية 12

الهوية البيومترية في الانتخابات اللبنانية 13

التدقيق في الحجج والهواجس المرتبطة بالهوية الرقمية والبيومترية 15

المصادقة على هوية الناخب 15

تسجيل الناخبين 16

أماكن الانتخاب وزيادة المشاركة

مصداقية النتائج الانتخابية والثقة بها 17

البنية التحتية 19

الموثوقية 19

الهويّة القانونيّة 20

الإقصاء 20

التكاليف 21

تجاوز الغرض الأساسي 22

المركزية والكفاءة 23

الخصوصية 24

مشاركة البيانات

تسريب البيانات ومشاكل الإدارة

انتهاكات الأمن السيبراني

المخاوف المتعلّقة بالهويّة الرقميّة والبيومتريّة

الأطر القانونية 28

حماية البيانات 28

التمييز 31

الخاتمة والتوصيات 32

التوصيات الخاصّة بالحكومة اللبنانية 32

التوصيات الخاصة بالجهات المانحة الدولية 33

المُلخّص التنفيذي

تستخدم جوازات السفر في لبنان ورخص القيادة وإجازات العمل والإقامة والمساعدات الإنسانية على أنواعها نُظُماً قائمة على البيانات البيومترية (الحيوية) كبصمات الأصابع وقزحية العين الفريدة من نوعها، وهي بيانات تُجمَع من المواطنين والمقيمين في البلد واللاجئين. في العام 2017، نصّ قانون الانتخابات الجديد على استخدام الناخبين لـ"البطاقات الإلكترونية الممغنطة"[1] في الانتخابات النيابية المقبلة (والبطاقات الإلكترونية الممغنطة هي بطاقات مجهّزةٌ بشريطٍ مغناطيسي يحمل معلوماتٍ شخصية، غالباً ما يُستخدم في بطاقات الائتمان أو بطاقات الدخول إلى المباني)[2]، قبل أن يقرّ مجلس الوزراء في العام نفسه تدبيرًا لاعتماد الهوية البيومترية بدلاً من البطاقات الإلكترونية الممغنطة المخصّصة للانتخابات. تسمح الهوية البيومترية الجديدة للمواطنين بالانتخاب، إلى جانب "كونها بطاقة هوية صالحة مدى الحياة، تُستخدَم في مختلف المعاملات الإدارية، من ضمنها الضمان الاجتماعي ووزارة المالي وجواز السفر والأحوال الشخصية"[3].

> "نظرًا للمشهدين السياسي والبيروقراطي في لبنان، لا يُرجّح أن تحقّق نُظُم الهوية الرقمية والبيومترية الفوائد الأخرى المحتملة في لبنان، مثل تحسين كفاءة تقديم الخدمات الحكومية. ومع ذلك، تبقى المخاطر التي تهدّد حق الأفراد بالخصوصية مرتفعةً للغاية، نظرًا لغياب الأطر القانونية المناسبة وسوابق الحكومة اللبنانية بانتهاك خصوصية البيانات."

لم تتحقّق الخطط الرامية إلى اعتماد الهوية البيومترية قبل الموعد المحدّد للانتخابات النيابية في العام 2018، ولكن لمّح التعديل الصادر عن مجلس الوزراء إلى رغبة الحكومة ببناء نظام هويةٍ وطني يربط الهوية البيومترية بعملية تقديم الخدمات. وفي ظلّ الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان في الوقت الحالي يبدو نظام الانتخاب البيومتري بعيد المنال، إلّا أنّ الشروع في تطبيق برنامج الهوية الرقمية للتحقُّق من الهويات والمصادقة عليها، لا سيّما في سبيل دعم برامج شبكة الأمان الاجتماعي، يبدو أكثر ترجيحًا.

يعتبر مناصرو الهوية الرقمية والبيومترية أنّها وسيلةٌ أكثر كفاءةً لتقديم الخدمات وتحسين الأمن ومنع عمليات التزوير والاحتيال، في حين تطرح هذه النُظُم مخاوف حول المخاطر التي قد تترتّب عنها على صعيد الخصوصية والأمن، كونها تمسّ بحقوق الفرد الأساسية مثل الحقّ بالخصوصية؛ وفتحها المجال أمام المزيد من الرقابة؛ وإمكانية استخدامها بطُرُقٍ مضرّة من قِبل جهات فاعلة خبيثة. بالإضافة إلى ذلك، تبيّن أنّ نُظُم الهوية الرقمية إقصائية، حيث أنّها تعيق، في معظم الأحيان، قدرة الأشخاص الأكثر ضعفًا على الوصول إلى الخدمات الحكومية. أضف إلى ذلك كلفتها المرتفعة على الصعيد الوطني، إذ غالبًا ما يحتاج هذا النوع من الأنظمة إلى بنيةٍ تحتية متطوّرة وموثوقة ولاتّصالٍ بشبكتَيْ الإنترنت والكهرباء.

استنادًا إلى هذه المخاوف والمخاطر الجسيمة، لا بدّ من تقييم نُظُم الهوية الرقمية والبيومترية بدقّة لتحديد الجدوى من المضيّ قدُمًا في تطبيقها. هل ستحلّ هذه النظم المشكلات التي أُنشأت من أجلها؟ وهل من بدائل أقلّ خطورة؟ وفي حال بدأ العمل على تنفيذ المشروع، كيف يمكن التخفيف من هذه المخاطر؟

نسعى من خلال هذا التقرير إلى تقييم أثر الهوية البيومترية على العملية الانتخابية في لبنان، وتسليط الضوء على الهواجس المتعلّقة بإمكانية تطوير هويةٍ رقمية ترتبط بتوفير الخدمات الاجتماعية، وذلك نظرًا إلى محدودية الضمانات المقدّمة في الوقت الحالي.

لن تؤثّر بطاقات الاقتراع الإلكترونية الممغنطة، أو الهوية البيومترية، على عمليات التزوير في الانتخابات اللبنانية. لا تكمن التحدّيات في إعداد قوائم انتخابية أو التحقُّق من صحة هوية الناخب، بل في الانتهاكات التي تبرز خلال عملية الانتخاب (كخرق سرية ورقة الاقتراع)، أو التي تسبق الانتخابات مثل مصادرة أحد الأحزاب لبطاقات الهوية وإعادتها في يوم الانتخاب لقاء سلع أو خدمات[4]، ما يعني أنّ لا دور للهوية البيومترية في محاربة هذا النوع من التزوير والاحتيال. وفي حين يُعتمَد مبرّر آخر يقول بأنّ بطاقة الاقتراع الإلكترونية الممغنطة، أو الهوية البيومترية، تسمح للناس بالاقتراع من مكان سكنهم، يوصي المراقبون الدوليون والمحلّيون باعتماد تدابير أخرى، كتسجيل الناخبين في القوائم الانتخابية وفقًا لمكان إقامتهم.

1 لبنان، القانون رقم 44: انتخاب أعضاء مجلس النواب، الصادر في 17 حزيران/يونيو 2017، (الجريدة الرسمية رقم 27، 17 حزيران/يونيو 2017)، http://aceproject.org/ero-en/regions/mideast/LB/lebanon-law-no.44-parliamentary-elections-2017

2 "بطاقة الشريط المغناطيسي"، مجلة "ساينس ديركت" (Science Direct) https://www.sciencedirect.com/topics/computer-science/magnetic-stripe-card

3 نيكول حجل، "تقرير: كيف تيسّر الهوية البيومترية العملية الانتخابية؟" المؤسسة اللبنانية للإرسال انترناسيونال (*LBCI*)، 18 أيلول/سبتمبر 2017. https://www.lbcgroup.tv/news/d/breaking-news/335830/report-how-does-the-biometric-id-facilitate-the-vo/en

4 مقابلة مع علي سليم، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE)، 6 تموز/يوليو 2020.

عـلاوةً على ذلـك، وبعيدًا عن مجال الانتخابـات، لا يُرجّح أن تحقّق نُظُم الهويـة الرقميـة والبيومتريـة الفوائـد الأخـرى المحتملـة في لبنـان، مثل تحسـين كفـاءة تقديـم الخدمـات الحكومية. ومـن المخـاوف الأخرى، تحوّل نظام الهوية الرقمية الذي وُضِع لتيسير شبكة الأمان الاجتماعي إلى خطةٍ وطنية واسـعة النطاق تسـهِّل عمليات المراقبـة وتفاقِم التهميش المدني. فالوزارات في لبنان والأجهزة الأمنية اللبنانية لديها تاريخٌ عريق في تسـريب البيانات وخرق أمنها، واعتماد ممارسـاتٍ مشـبوهة في مشاركة البيانـات، ما يـدلّ على ضعف البنية التحتية التقنية ويشـير إلى الاسـتهتار بمسألة الخصوصية.

مـن جهـة أخرى، فـإنّ الأطـر القانونية في لبنـان لا تكـفي لحماية حقوق الأفـراد عنـد تطبيـق نُظُم الهويـة الرقميـة. القانـون الناظـم لخصوصية البيانـات في لبنـان، قانـون المعاملات الإلكترونيـة والبيانـات ذات الطابع الشـخصي، يُعتبر قانونًا قديم الطراز ولا يتماشى مع الأطر القانونية ذات المعاييـر المتقدّمـة كاللائحة الأوروبية العامة لحمايـة البيانات (GDPR). يوفّـر قانـون المعامـلات الإلكترونيـة والبيانـات ذات الطابـع الشـخصي بعـض الحماية، ولكـنّ الواقع مختلـف تمامًا. لا يحدّد هـذا القانون غير المطبّق بشـكلٍ فعلي على أرض الواقع سلطةً مسـتقلّة لحماية البيانات، ويـوكل هـذه المهمـة إلى وزارة الاقتصـاد القـادرة على السـماح لأطراف ثالثة بالوصول إلى البيانات الشـخصية أو نقلها إلى دول أجنبية، كما يقدّم استثناءاتٍ كثيرة للوزارات الحكومية والأجهزة الأمنية.

نظـرًا للمشـهدين السـياسي والبيروقـراطي في لبنـان، لا يُرجّـح أن تحقّق نُظُـم الهوية الرقمية والبيومترية الفوائد الأخرى المحتملة في لبنان، مثل تحسـين كفاءة تقديـم الخدمـات الحكومية. ومع ذلك، تبـقى المخاطر الـتي تهدّد حق الأفـراد بالخصوصية مرتفعـةً للغاية، نظـرًا لغياب الأطر القانونية المناسبة وسوابق الحكومة اللبنانية بانتهاك خصوصية البيانات.

يتمثّـل الهـدف الأوّل لهـذا التقريـر بعرض الخطـوات المقبلـة للحكومة اللبنانيـة والحكومات المانحة الدولية والمنظّمـات العاملة في لبنان، في مـا يخـصّ الهوية الرقميـة والبيومتريـة، ويسـعى التقرير ثانيًـا إلى تقديم معلومـاتٍ إضافيـة للمجتمع المـدني وللأفـراد المهتمين بفهـم الهوية الرقمية والبيومترية وبتعلُّم المزيد عنها في الإطار اللبناني.

وتشمل التوصيات الواردة في نهاية هذا التقرير ما يلي:

توصيات للحكومة اللبنانية:

1. مكافحة التزوير في الانتخابات عبر إصلاح النظام الانتخابي وليس من خلال الهوية البيومترية؛
2. تعزيز الأطر القانونية؛
3. الحرص على توفير البنية التحتية المناسبة؛
4. تعزيـز الشـفافية في مـا يخـصّ الاسـتحصال عـلى الهويـة الرقميـة والبيومترية وتطبيقها.

توصيات للمانحين الدوليين:

1. العـدول عـن تقديم الدعـم للهويـة البيومترية بهدف محاربـة التزوير فـي الانتخابات؛
2. استشـارة جميـع أصحـاب المصلحـة المعنييـن بالهويـة الرقميـة والبيومترية؛
3. الامتناع عن اعتماد المركزية المفرطة لقواعد البيانات؛
4. تجـنّب فـرض نظـام الهويـة الرقميـة فـي عمليـة تقديـم الخدمـات الاجتماعية.

المنهجيـة

أجُريَـت الأبحاث المكتبية والمقابلات مع أصحاب المصلحة بين شـهرَيْ آذار/مارس وتشرين الأوّل/أكتوبر 2020 بهدف إعداد هذا التقرير.

أجرينا أوّلاً مراجعة للأبحاث والدراسـات المتوفّرة، حيث اسـتعنّا بالبحث الـذي سـبق لمنظّمة "سـمكس" (SMEX) أن أجرته حول هـذا الموضوع كنقطة انطلاقٍ، وذلك بغية تطوير فهم معمَّق حول:

- المبـادرات القائمة حالياً والمتعلّقة بالهويـة الرقمية في الانتخابات في منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيا، بما في ذلك استخدام بطاقات الاقتراع الإلكترونية الممغنطة؛
- التهديـدات والتحديات والإيجابيات الـتي تواجهها المجموعات في المنطقة بفعل مبادرات الهوية البيومترية؛
- تاريـخ البطاقـات الانتخابيـة البيومتريـة واسـتخدامها في لبنـان، ومبادرات الهوية البيومترية في لبنان على نطاقٍ أوسع؛

الأطر القانونية في لبنان التي تحكم نظام الهوية البيومترية للانتخابات.

أجرينا مسـحًا لتحديـد أصحاب المصلحة في القطاعيـن الخاص والعام ومجـال العمل الإنسـاني والمجتمـع المدني، ثـمّ طلبنا إجـراء مقابلات بحثية معهم من أجل هذا المشروع.

تـمّ التخطيط لهـذا البحث قبل انطـلاق انتفاضة 17 تشـرين الأوّل/أكتوبر 2019 والتظاهـرات ضدّ الحكومة والنظام المصرفي في لبنان. شـهد لبنان منـذ العـام 2019 انهيارًا للعملة الوطنية - الليـرة اللبنانية - وتقييدًا لحركة رأس المـال، وتضخّمًـا لأسـعار السـلع الغذائيـة وغيرهـا مـن الحاجـات الأساسـية، بالإضافـة إلى انفجـار مرفـأ بيروت في 4 آب/أغسـطس 2020. واسـتنادًا إلى المعلومـات الـتي جمعناهـا بالتزامـن مع هـذه الأحداث، توسّـع تركيـز هذا المشـروع ليشـمل، بالإضافـة إلى البطاقـات الانتخابية البيومترية، الهوية الرقمية بنطاقها الأوسع.

بعـد التظاهرات التي عمّت لبنان بعد انتفاضة تشـرين الأوّل/أكتوبر 2019 وتفشّي جائحة كوفيد19- والإغلاق الكامل الذي بدأ في آذار/مارس 2020، ركّزنا الاهتمام على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والوكالات الدولية أكثر من المسؤولين في القطاع العام، إذ ارتأينا أنّ المسؤولين في القطاع العـام لن يودّوا مناقشـة الهويـة البيومترية مع تفاقم الأزمـة الاقتصادية وفي خضـمّ التعامـل مـع جائحـة كوفيـد19-. عـلاوةً عـلى ذلـك، طرأت تغييـراتٌ عـلى الحكومـة في كانون الأوّل/ديسـمبر 2019، حيث تشـكّلت حكومةٌ جديـدة في كانون الثاني/يناير 2020، بعدما اسـتقالت الحكومة السـابقة في آب/أغسـطس 2020 إثـر انفجار مرفـأ بيروت، ولكنّنـا حاولنا التواصـل مع المديـر العام للأحوال الشـخصية، العميد إليـاس الخوري، من دون طائل.

تحدّثنـا مـع ممثّليـن عـن شـركاتٍ تعمـل في مجـالَيْ الهويـة الرقميـة والأمـن في لبنـان، وهي "إنكريبـت" (Inkript) و"إنتاليـو" (Intalio)، و"ذي غرافيك شـوب" (The Graphic Shop)، التي تولّـت تصميم معظم وثائق الهويـة الرقمية اللبنانيـة؛ ومنظمة المجتمع المدني الـتي تُعنى بمراقبة الانتخابات "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" (LADE)؛ فضـلًا عن فـرقٍ تعمل في مجـال الحمايـة الاجتماعية، والهويـة الرقمية وغيرها من المسـائل تحت كنـف البنك الدولي. جاءتنا ردود على أسـئلتنا المرسـلة برسائل إلكترونية من د. لينا عويدات، المستشارة السابقة لرئيس الـوزراء لتكنولوجيـا المعلومات والاتصـالات (ICT)، و"أيريسـغارد" (Iris-Guard)، الشـركة الـتي توفّر تقنية مسـح قزحية العيـن لـ"برنامج الأغذية العالمـي" (WFP) و"مفوضيـة الأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجئين" (UN-HCR). كمـا تكلّمنـا مع جهات إضافية مدّتنا بمعلومات أساسـية، ولكنّها لم ترغب بالإفصاح عن هويتها.

طلبنا إجراء مقابلةٍ مع الشـركة البرتغاليـة "فيجن-بوكس" (Vision-Box) التي توفّر وحدات التسجيل البيومترية عن طريق صور الوجه والبصمات، وهي وحـدات تُسـتخدَم مـن أجـل رخـص القيـادة و"برنامـج الأغذيـة العالمي" و"مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، ولكنّنا لم نحصل على أيّ ردٍّ على الرغم من اتّصالنا بموظّفين مختلفين في كلّ مرّة.

ما هي الهوية الرقمية والمقاييس البيومترية (الحيوية)؟

إنّ تحديد الهوية وإثباتها مهمّان للحصول على الخدمات في حياتنا اليومية، سواء عند التسجيل في المدرسة أو للحصول على الرعاية الصحية أو عند فتح حسابٍ مصرفي أو الحصول على دفعات الضمان الاجتماعي أو المعاش التقاعدي أو عند الاقتراع أو القيادة أو تقديم الدعاوى القانونية. وغالبًا ما تعتمد الحكومات هذه الوسيلة لتحديد الهوية، مانحةً مواطنيها (وغير المواطنين أحيانًا) إثباتًا على هويتهم، كشهادات الولادة وأرقام الضمان الاجتماعي وبطاقات الهوية الوطنية وجوازات السفر ورخص القيادة.

ازدادت في الآونة الأخيرة دعوات الحكومات أو تنفيذها لبرامج الهوية الرقمية الوطنية[5]. فتقنية الهوية الرقمية تساهم في "تسريع العمليات التي كانت تستغرق وقتًا طويلاً في السابق، وفي تغيير نوع البيانات المُخزّنة وطريقة تخزينها، وفي توفير الخدمات الرقمية لمستخدميها" [6]. كما يصف البنك الدولي الهوية الرقمية بأنّها توفّر "القدرة على تجاوز عدم كفاءة نُظُم الهوية الورقية" [7].

عُرِّفت الهوية الرقمية من قِبل "الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول" (GSMA) والبنك الدولي ومنظّمة تحالف الهوية الآمنة "سيكيوريتي أيدينتيتي آلاينس" (Security Identity Alliance) على الشكل التالي:

> *"الهوية الرقمية هي مجموعةٌ من الخصائص الفريدة من نوعها الملتقطة والمخزّنة إلكترونيّ، تصف الفرد ضمن سياقٍ محدد وتُستخدم في المعاملات الإلكترونية. ويشير نظام الهوية الرقمية إلى النُظُم والعمليات التي تنظّم دورة حياة الهويات الرقمية الفردية"* [8].

قد تشمل الهوية الرقمية بياناتٍ شخصية خاصة بالفرد، على شكل بيانات السيرة الذاتية (كالاسم والعمر والنوع الاجتماعي والعنوان واسم الوالدَيْن) وبياناتٍ بيومترية مُستخرجة من المعرّفات البيومترية الخاصة بكلّ فرد.

تُصنَّف المعرّفات البيومترية على نوعَيْن: جسدية[9]، وسلوكية. تشمل المعرّفات البيومترية الجسدية أموراً مثل بصمات الأصابع، والتعرُّف على القزحية والوجه، والحمض النووي، وغيرها من الخصائص الجسدية. أمّا لمعرّفات السلوكية فهي تُعنى بالحركة، ومن أشهرها التعرّف على الصوت، وطريقة الضغط على المفاتيح، والمشية (أي طريقة مشي الشخص). وعندما تشتري الحكومات نُظُم الهوية البيومترية وتستخدمها في جوازات السفر أو بطاقات الهوية، فهي تعتمد إجمالاً على المعرّفات الجسدية، وذلك نظرًا لسهولة تسجيلها مقارنةً بالمعرّفات السلوكية، إذ أنّ تسجيل بصمات الشخص أسهل من تسجيل مشيته.

غالبًا ما تُستعمل المعرّفات البيومترية بالتزامن مع بياناتٍ شخصية أخرى، كجزءٍ من نُظُم تحديد الهويات. فالمقاييس الحيوية تُستخدم حاليًا من قِبل الحكومات عند حدود البلدان، وضمن مخطّطات الهوية الوطنية، ولتسجيل الناخبين؛ ومن قِبل منظمات العمل الإنساني لتسجيل اللاجئين؛ ومن قِبل الشركات الخاصة للتحقُّق من هوية موظّفيها أو عملائها [10]. فقد تستعين المنظمة التي تقوم بالتأمين على مبانيها بمجموعةٍ من المعرّفات البيومترية الممزوجة بغيرها من المعلومات، كنظام التعرُّف على لوحات الترخيص والتعرّف على الوجه في مواقف السيارات، بالتزامن مع بطاقة الهوية والمِشية عند المدخل[11].

يمكن للحكومات أن تسجّل الأفراد عبر جمع بياناتهم الذاتية وربّما البيومترية أيضًا. وبعد التحقُّق منها والمصادقة عليها، والتأكُّد من عدم تكرارها، تستطيع استعمالها لتحديد هوية الشخص كفردٍ مميّز، يجيب على السؤال التالي: "من أنت؟". حينها، يُسجّل الفرد في نظام الهويات، وتُخزَّن بياناته في قاعدة بياناتٍ أو سجلٍّ رقمي. وحينئذٍ، تتحقّق الحكومة من عدم وجود أي سجلاتٍ مكرّرة، وتُنشئ بالتالي هوية الفرد الفريدة من نوعها.

تُستخدَم الهوية الرقمية لإثبات هوية الفرد، أي للإجابة على السؤال "هل أنت فعلاً الشخص الذي تزعم؟". قد تحاول الحكومات مطابقة البيانات

---

5 الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA) والبنك الدولي وتحالف الهوية الآمنة (Secure Identity Alliance)، *الهوية الرقمية: المبادئ المشتركة لإرساء التعاون بين القطاعَيْن العام والخاص*، (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2016)، 11. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/24920

6 "من نحن"، حركة الهوية الجيدة (Good ID)، https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/24920

7 أنيتا ميتال، *فهرس المعايير التقنية الخاصة بنُظُم تحديد الهوية الرقمية، (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2018)*، 1. https://documents.worldbank.org/ar/publication/documents-reports/documentdetail/707151536126464867/catalog-of-technical-standards-for-digital-identification-systems

8 الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA) والبنك الدولي وتحالف الهوية الآمنة (Secure Identity Alliance)، *الهوية الرقمية: المبادئ المشتركة لإرساء التعاون بين القطاعَيْن العام والخاص*، 11.

9 راولسن كينغ، "ما هي المقاييس الحيوية (البيومترية)؟"، موقع "بيومترك ابدايت" https://www.biometricupdate.com/201601/what-are-biometrics-2

10 "المقاييس البيومترية (الحيوية)"، مؤسسة الخصوصية الدولية الخيرية (Privacy Internationa)، https://privacyinternational.org/learn/biometrics

11 مقابلة مع ستيفاني أزاريان، شركة إنتاليو (Intalio)، 2 تموز/يوليو 2020.

الـواردة في بطاقـة الهوية، أو عينـة بياناتٍ صادرة عن مسـحٍ للبصمات أو قزحيـة العين، مع سـجلٍّ متواجـدٍ في قاعـدة البيانات، بهـدف التحقُّق مـن أنّ الشـخص الـذي يحـاول الحصـول عـلى الخدمات هو الشـخص نفسـه الذي سـبق وتمّ تسـجيل هويته. ويمكن اسـتخدام أوراق الاعتماد مثل بطاقة الهوية أو رخصة القيادة أو جواز السـفر التي تخزّن المعرّفات بشـكلٍ مقـروءٍ آليًا من أجل إثبـات هوية الفرد (أي إثبات أنّ الشـخص هو فعلاً صاحب الهوية) عند الحدود مثلاً.

يعتبـر مناصـرو الهويـة الرقميـة أنّهـا تسـاهم في اعتمـاد برامـج رعايـةٍ اجتماعية موجّهة بشكلٍ أفضل، وتحقيق الوصول إلى خدمات الحكومة بطريقـة أكثر كفاءة، والحدّ من الفسـاد، وتعزيز التدابيـر الأمنية الوطنية. أمّـا الناقـدون فيـرون أنّ هـذه الفوائد لا تنتـج بالضرورة عن نُظُـم الهوية الرقمية الوطنية، وأنّها قد تؤدي في المقابل إلى زيادة المخاوف المتعلّقة بالتهميـش الاجتماعي وحماية البيانات والأمن الإلكتروني، مهدّدةً بالتالي حـق الأفراد بالخصوصيـة وحريّة التعبير. ففي ظلّ غيـاب الضمانات، قد تُسـتخدم هذه البيانات الشـخصية الحسّاسـة، التي تشـكّل نظام الهوية الرقميـة، مـن قِبـل جهـاتٍ فاعلة خبيثـة أو من قِبـل الحكومـات لمراقبة المواطنين وتتبّعهم والسيطرة عليهم[12].

يتفاقم الخطر عندما تشـمل هذه البيانات الشخصية الحسّاسة مقاييس حيويـة لا يمكـن تغييرهـا أو تعديلها، فالمخاطر المحتملـة كبيرة لدرجةٍ دفعـت بمجموعـةٍ دوليـة مـن منظمـات المجتمـع المـدني، وتقنيـي الهندسة، والخبراء في تطوير الهوية الرقمية، إلى المطالبة بتعليق أنشطة جمع المعلومات البيومترية واستخدامها[13].

غالبًا ما تترابط المقاييس البيومترية بالهوية الرقمية غير أنّها ليسـت مكوّنًا ضروريًا لنظام الهوية الرقمية. وقد أشـار أحد موظّفي البنك الدولي خلال المقابلة إلى أنّ:

> *"المقاييـس البيومتريـة ليسـت إحـدى مسـتلزمات نظـام الهويـة الرقمية، بالرغم من أنّ الناس يسـاوونها بالهوية الرقمية. ثمة أنواعٌ كثيرة من نظُم الهوية الرقمية التي لا تشـمل المقاييس البيومترية. وبالتالي، لا بد من حثّ البلدان على التفكير بحذر بكيفية والنظر في سـبب جمعها للبيانات واسـتخدامها...إذ تعتمد قيمة المقاييس البيومتريـة وملاءمتها على حالات اسـتخدامها والسـياق المحدّد لكلّ بلد"*[14].

ومـع ذلك، يُذكَر أنّ البنك الدولي سـبق وموّل برامـج هوياتٍ بيومترية في بلـدان مثل المغرب[15]، حيـث أصدرت هيئة حماية البيانـات لاحقًا تعليقًا لكافّة عمليات جمع البيانات البيومترية[16].

12 منظمة "أكسس ناو" (Access Now)، *برامج الهوية الرقمية الوطنية: ماذا بعد؟* (أيار/مايو 2018)، 2. https://www.accessnow.org/cms/assets/uploads/2018/06/Digital-Identity-Paper-2018-05.pdf

13 حركة "واي آي.دي." (#WhyID) منظمة "أكسس ناو" (Access Now)، https://www.accessnow.org/whyid

14 المصدر نفسه.

15 البنك الدولي، منشور "لمحة عامة عن مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية (ID4D)"، *البنك الدولي*، 8 أيار/مايو 2019. https://id4d.worldbank.org/sites/id4d.worldbank.org/files/2019-05/ID4D_Overview_Brochure_English_20190508.pdf

16 كريـس بـورت، "المغـرب تمـدد تعليق عملية التعـرّف على الوجه حتى نهاية السـنة وتقترح خدمـة المصادقة البيومتريـة". موقع "بيومترك *ابدايـت*" (Biometric Update)، 9 نيسـان/أبريل 2020. https://www.biometricupdate.com/202004/morocco-extends-facial-recognition-moratorium-to-year-end-proposes-biometric-authentication-service#

ما هو الوضع الحالي للهوية الرقمية والبيومترية في لبنان؟

قـام لبنان، على غـرار العديد من بلدان العالم، بتحديث أشـكال التعريف القائمة وباعتماد التعريف البيومتري تدريجيًا، عبر إصدار الحكومة للهوية البيومتريـة بيـن عامَـيْ 2013 و2016. ففي العام 2013، أعلنـت "المديرية العامـة للأمـن العام"[17]، المسـؤولة عن جمع المعلومات الاسـتخباراتية وإصدار وثائق السفر، أنّ جواز السفر اللبناني سيصبح بيومتريًا، تماشيًا مع المعايير الدولية الصادرة عن "منظمة الطيران المدني الدولي" (ICAO)[18]. انصبّ الاهتمام على جوازات السـفر باعتبارها أوّل مشروعٍ مرتبط بالهوية البيومترية في لبنان، في حين كانت تصاريح الإقامة هي السـبّاقة فعليًا في هذا المجال، حيث بدأ العمل بها أيضًا في العام 2013[19].

في العـام 2014، ربحت شـركة "إنكريبـت" (Inkript) اللبنانية المناقصات الخاصة بخمسـة مشـاريع خاصّـة بالمقاييـس البيومتريـة، وهي تصريح الإقامـة المؤقتـة (نيسـان/أبريل)، ومراقبـة الحـدود (حزيران/يونيـو مـع الشركة الفرنسـية-الهولندية "جيمالتو (Gemalto) التي اشترتها مجموعة "تاليـس" (Thales) الفرنسـية في عـام 2018)، وتصريـح الإقامة البيومتري (آب/أغسـطس)، وإجازة العمـل البيومترية (آب/أغسـطس)، والمناقصة الخاصّـة بالمركبات التي تضمّنت رخص القيـادة البيومترية (كانون الأوّل/ديسـمبر)[20]. كما ربحت شركة "إنكريبت" في شباط/فبراير 2015 المناقصة الخاصّـة بجوازات السـفر البيومتريـة[21]. أُطلقت إجـازات العمل في بداية العـام 2016 على شـكل "بطاقـة هويةٍ ذكيـة للعمّال الأجانـب"[22] لتصبح الهوية البيومترية الأولى في لبنان، ثمّ تلاها جواز السـفر اللبناني البيومتري في آب/أغسطس 2016[23]، قبل أن يعلن "الأمن العام" اللبناني في 1 تشرين الثاني/أكتوبر 2016 عن إصدار وثائق سـفر بيومترية خاصة بالفلسـطينيين المسجّلين كلاجئين في لبنان[24] (تكون وثيقة السفر الخاصة بالفلسطينيين عـادةً مكتوبـةً بخـط اليد وغيـر قابلةٍ للقـراءة آليًا، ما شـكّل عائقًا للسـفر للكثير من الفلسـطينيين المسـجّلين في لبنـان)[25]. وأُطلقت رخص القيادة البيومترية بدءًا من 23 أيلول/سـبتمبر 2016[26]، وبدأ "الأمن العام" بإطلاق تصاريح الإقامة البيومترية في نيسان/أبريل 2017[27].[28]

اعتُمـدَت الهويـة الوطنيـة الحاليـة في العـام 1997، بتنفيـذٍ من الشـركة الفرنسـية "إيديميا" (IDEMIA)[29]، وصُمّمت بطاقة الهوية الحالية لتشمل باركـود ثنائي الأبعاد يخزّن المعلومات الشـخصية والبيومترية المشـفَّرة القابلة للقراءة آليًا.

17 المُشار إليها باسم "الأمن العام" في بقية التقرير.

18 سـمكس، *وضع الخصوصية في لبنان*، مؤسسـة الخصوصية الدولية الخيرية (Privacy International)، كانون الثاني/يناير 2018. https://privacyinternational.org/state-privacy/1081/state-privacy-lebanon

19 مقابلة مع عضو فريق القيادة في شركة إنكريبت (Inkript)، 15 حزيران/يونيو 2020.

20 "أخبارنا"، إنكريبت (Inkript)، https://www.inkript.com/news

21 المصدر نفسه.

22 "إطلاق إجازات العمل البيومترية اللبنانية"، يوتيوب، 28 كانون الثاني/ديسمبر 2015. https://www.youtube.com/watch?v=idnTXfDuJEs&ab_channel=Inkript

23 "المباشرة بإصدار جوازات السفر اللبنانية البيومترية"، المديرية العامة للأمن العام، https://www.general-security.gov.lb/en/posts/182

24 تعليمات أصول منح وثائق السفر البيومترية الخاصة بالفلسطينيين اللاجئين في لبنـان"، المديرية العامة للأمن العام. https://www.general-security.gov.lb/en/posts/196

25 فيكتوريا يان وحسـن درويش، "الوثائق البيومترية للفلسـطينيين"، ذو دايلي سـتار *The Daily Star*، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2016/Nov-18/381825-biometric-documents-for-palestinians.ashx

26 "أخبارنا"، إنكريبت (Inkript).

27 إلهام برجاس وحسين مهدي، بناء الثقة: *إطار قانوني يحمي البيانات الشخصية في لبنان*، (لبنان: سمكس، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2017)، https://smex.org/building-trust-toward-a-legal-framework-that-protects-personal-data-in-lebanon-report

28 في كانون الثاني/ديسـمبر 2017، اقترحت وزارة الاتصالات التسـجيل البيومتري للخطوط الخليوية المسـبقة الدفع، وهي خطة تخلّت عنها لاحقًا. (كما تم اعتماد تدبير في العام 2013 يسـتوجب مسـتخدمي الهواتف الخليوية تسـجيل هواتفهم بواسـطة جوازات السـفر، ولكن ألغي التدبير في العام 2014). للمزيد من المعلومات، مراجعة: لارا بيطار، "تاريخ موجز عن جمع البيانات الشـخصية في لبنان"، سـمكس، 16 كانون الثاني/ديسمبر 2017. https://smex.org/a-brief-history-of-personal-data-collection-in-lebanon

29 نهلا ناصرالدين، "الهوية البيومترية...10.52 دولار عن كلّ لبناني!"، ليبانون ديبايت، الأربعاء 20 أيلول/سبتمبر 2017. https://www.lebanondebate.com/news/351304

في كانون الثاني/يناير 2019، قامت "المديرية العامة للأحوال الشخصية" بتحديث عملية تقديم الطلب للاستحصال على بطاقة الهوية الوطنية "كجزء من مشروعٍ أكبر لرقمنة قاعدة بياناتها"[30]، حيث توقّفت المديرية عن تلقّي طلبات الهوية الوطنية التي تحمل بصماتٍ يدوية (حبر على ورق) في 31 كانون الثاني/يناير 2019. وبالتالي، بات ينبغي على المواطنين أن يتوجّهوا إلى أحد فروع المديرية الإقليمية وتقديم بصماتهم إلكترونيًا بدلاً من البصمات اليدوية في مكاتب المخاتير التي تكون عادةً في منطقة سكنهم. بمعنى آخر، أصبحت البيانات البيومترية تُجمع الآن من أجل بطاقة الهوية.

في حين أصبح هذا التدبير إلزاميًا للبطاقات الجديدة، غير أنّه لا يُطبَّق بطريقةٍ تفرض على المواطنين تحديث بطاقات الهوية لتصبح بيومترية. تستلزم بطاقات الهوية الوطنية الآن معرّفًا بيومتريًا، ولكن تحديث العام 2019 لا يطال حاليًا إلاّ بطاقات الهوية الجديدة وتلك التي يُعاد إصدارها، فما من مرسومٍ يُلزم المواطنين بتحديث بطاقاتهم الحالية التي لا تحمل تاريخًا يشير إلى انتهاء صلاحيتها. علاوةً على ذلك، لا تخزّن بطاقات الهوية الجديدة البيانات في نظامٍ وطني مركزي، فالبيانات البيومترية المجمّعة تُستخدم لإلغاء المعلومات المكرّرة، أي للحرص على تعيين هويةٍ واحدة لكلّ فرد، وليس لإثبات صحّتها[31]. قد يتغيّر هذا الوضع على المدى البعيد، ولكن في الوقت الحالي، لا يمكن استخدامها في الانتخابات أو الضمان الاجتماعي من دون التحديث الإلزامي لجميع البطاقات، وتطوير نظام بياناتٍ قادرٍ على استيعاب هذه المعلومات.

الهوية البيومترية للاّجئين

إضافةً إلى المواطنين اللبنانيين، يُستخدم التعريف البيومتري مع الفلسطينيين المقيمين في لبنان والعمّال الأجانب، وذلك من قِبل وكالات الإغاثة الدولية التي تساعد مليون لاجئ سوري تقريبًا في لبنان. عمل كلٌّ من "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" و"برنامج الأغذية العالمي" على جمع المعرّفات البيومترية، أي بصمات قزحية العين، لتسجيل اللاجئين السوريين الوافدين إلى لبنان، وللتأكُّد من هويتهم عند توزيع المساعدات المالية بواسطة البطاقات الإلكترونية. وقد وفّرت الشركة الأردنية-البريطانية "أيريسغارد" (IrisGuard) التقنية المُستخدمة لتطبيق هذا النظام[32].

وفّرت الأبحاث الحالية تقييمًا عن استخدام بطاقة الهوية البيومترية مع اللاجئين، كما وَثّقت تجارب السوريين الذين جُمعت بياناتهم البيومترية كجزءٍ من عملية تسجيل اللاجئين في لبنان[33]. يركّز هذا التقرير على استخدام المقاييس البيومترية في الانتخابات وتلقّي المساعدات الاجتماعية، التي يُرجَّح أنّها ستطال المواطنين اللبنانيين فقط. ولكن لا يمكن لهذه النُظُم أن تتواجد في البلد بمعزلٍ عن غيرها، بل ينبغي أن تشكّل جزءًا من منظومةٍ أكبر للهوية الرقمية والبيومترية. فعلى سبيل المثال، كانت "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" في العام 2017 تقدّم دعمًا مباشرًا للأمن العام، بهدف تمكينه من إصدار تصاريح الإقامة إلى السوريين، معزّزةً بالتالي قدراته في 16 مركزًا على الأقل، وأهمّها "تركيب برنامجٍ كامل للتسجيل البيومتري وإصدار بطاقات الإقامة الشخصية"[34].

دور الجهات الفاعلة الدولية

تحمل اللوائح التنظيمية الدولية جزءًا من مسؤولية الانتقال إلى النُظُم البيومترية. فحتّى العام 2015، كانت جوازات السفر اللبنانية لا تزال مكتوبةً بخط اليد وبالتالي غير مقروءةٍ آليًا. ولكن، عندما حدّدت "منظمة الطيران المدني الدولي" تاريخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 موعدًا نهائيًا لاعتماد أعضائها التكنولوجيا البيومترية، وأبلغت "الأمن العام" اللبناني بذلك في تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2012، أعلن هذا الأخير بدوره في العام 2013 أنّ جواز السفر سيُستبدل بجواز سفر بيومتري، فأطلق في العام 2014 مناقصةً لهذا الغرض ربحتها شركة "إنكريبت"[35]. هذا وتستوفي رخص القيادة أيضًا، وفقًا لشركة "إنكريبت"، المعايير الدولية بموجب اتفاقية فيينا للعام 1968 بشأن حركة المرور على الطرق[36]، بالرغم من عدم توقيع لبنان على الاتفاقية[37].

30 "رقمنة لبنان للبصمات من أجل طلبات الهوية"، ذو *دايلي ستار* ***The Daily Star***، 2 كانون الثاني/يناير 2019، https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2019/Jan-02/473089-lebanon-to-digitize-fingerprints-for-id-applications.ashx

31 مقابلة مع موظّف من البنك الدولي، 7 تشرينا الأول/أكتوبر 2020.

32 دراسة حالة: ليبان بوست"، أيريسغارد (IrisGuard)، https://www.irisguard.com/technology/case-studies/liban-post

33 لمراجعة الأمثلة عن هذه التجارب: دراغانا كورين، "حماية البيانات والاستقلالية الرقمية للاّجئين". ورقة بحثية صادرة عن مجلس اللاجئين العالمي رقم 12 (أيار/مايو 2019).

34 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، *المستجدات العملانية في لبنان: الربع الثالث، من تموز/يوليو إلى أيلول/سبتمبر 2017* (كانون الثاني/يناير 2018)، 2. https://www.unhcr.org/lb/wp-content/uploads/sites/16/2018/01/UNHCR-2017_Q3_EN.pdf

35 سمكس، *وضع الخصوصية في لبنان*.

36 مقابلة مع عضو فريق القيادة في شركة إنكريبت، 15 حزيران/يونيو 2020.

37 الأمم المتحدة، "19. اتفاقية بشأن حركة المرور على الطرق، فيينا، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1968"، سلسلة الاتفاقيات، https://treaties.un.org/pages/ViewDetailsIII.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XI-B-19&chapter=11

عُرِّفت النُظُم البيومترية والرقمية على أنّها جزءٌ من مشاريع التحوُّل الرقمي. فمنذ العام 1994، يقدّم "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" الدعم لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (OMSAR) ولأحد الركائز الأساسية في استراتيجيته الهادفة إلى "تحسين استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء بوابة حكومية إلكترونية"[38]. شملت هذه الرؤية، حتّى في العام 2007، بطاقة هويةٍ وطنية ذكية، ضمن عرضٍ قدّمه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، تخلّلته صورةٌ عن بطاقة مجهّزة برقاقة إلكترونية يستطيع المواطنون استخدامها للحصول على الخدمات[39]. وبحلول نهاية العام 2018، أطلق الأمن العام استراتيجيته لرؤية العام 2021 والتي سيصبح بموجبها "منظمةً بلا ورق"[40] كما وتعاون مع شركة "إنتاليو" (Intalio) (المعروفة باسم "ايفيرتيم" (Everteam) في ذلك الحين) للانتقال إلى النظام الرقمي.

لم يكن صدفةً أنْ تزايدَ اعتماد النظم البيومترية بالتزامن مع أحداث جيوسياسية في المنطقة، كالنزاع في سوريا المجاورة وتفاقم الهواجس الأمنية. فقد دعم المانحون الثنائيون، خاصّةً الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة، الجهود الهادفة إلى تعزيز إدارة الحدود مع سوريا، وقدّما، بالتعاون مع مانحين دوليين آخرين مثل الصين وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبولندا وقطر وروسيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة، دعمًا ماليًا وتقنيًا متناميًا إلى مجموعةٍ الوكالات المتنوعة التي تشكّل الجهاز الأمني اللبناني منذ العام 2011[41]. يصعب العثور على تفاصيل إضافية بشأن هذا الموضوع، إذ نادرًا ما تُنشَر هذا النوع من المعلومات، إلّا أنّ هذا التمويل قد ساهم على الأقلّ في دعم نُظُم الهوية الرقمية والبيومترية الجديدة. قدّمت الولايات المتحدة الأميركية في العام 2017، هبةً بقيمة 11 مليون دولار إلى "قوى الأمن الداخلي اللبناني"[42] لتحديث نظامها المعلوماتي وقاعدة بياناتها البيومترية، في حين وفّرت منحةٌ سعودية بقيمة 35 مليون دولار أميركي الدعم اللازم لتنفيذ عقد جوازات السفر البيومترية[43].

لعبت جهاتٌ مانحة دولية ومؤسساتٌ مالية أخرى دورًا مهمًا في هذا المجال. ففي العام 2019، عمل البنك الدولي مع الحكومة على مشروع اقتصادٍ رقمي، شمل بناء الهوية الرقمية في لبنان. بدأ المشروع بإجراء تقييمٍ قبل أن يتوقّف مؤقتًا بسبب اندلاع التظاهرات في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وبسبب تضخّم الدين العام اللبناني وغياب الإصلاحات، أوقِفَت أغلبية عمليات الدعم والإقراض الصادرة عن مؤسساتٍ متعددة الأطراف مثل البنك الدولي و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، إذ أعاد المانحون توجيه التمويل نحو المساعدات الغذائية وعمليات الإغاثة الطارئة. من جهته، "أضاف برنامج الأغذية العالمي" 35 ألف أسرة إلى 15 ألف أسرةٍ يشملها برنامج المساعدات الاجتماعية من خلال "البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقرً"ا، المنبثق عن وزارة الشؤون الاجتماعية[44]، في حين خصّص البنك الدولي تمويلاً بقيمة 246 مليون دولار أميركي لمشروع إنشاء "شبكة أمان اجتماعي" في حالات الطوارئ، يشمل استثماراتٍ في "إدارة السجلات/قاعدة البيانات الاجتماعية"[45]؛ وستستضيف "وحدة الإدارة المركزية" (CMU) التي تتّخذ من رئاسة مجلس الوزراء (PCM) مقرًا لها قاعدة البيانات المستهدفة.

38 "تقديم الدعم لإصلاح نظام الخدمة المدنية والقدرة التنظيمية للإدارة العامة المرحلة الثانية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، لبنان، https://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/projects/SupporttoCivilServiceReformandManagmentCapacityofPublicAdministration-PhaseII.html

39 تانيا زاروبي، "الحكومة الإلكترونية في لبنان: لمحة عامة وخطة عمل"، *اجتماع فريق الخبراء بشأن اعتماد مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجمع المعلومات* (القاهرة، 15-13 شباط/فبراير 2007) https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/021_zaroubi.pdf

40 داوود رمال، "رؤية 2021: التحول الرقمي الشامل لـ"أمن عام بلا ورق"، *مجلة الأمن العام*، العدد رقم 64 (كانون الثاني/يناير 2019)، 42-40. https://www.general-security.gov.lb/uploads/magazines/64-2/10.pdf https://www.irisguard

41 سيمون تولنز، "إدارة الحدود في عصر بناء الدولة المبسّطة: المساعدات الأمنية وسيادة لبنان الهجينة"، *مجلة إنترناشونال أفيرز (International Affairs)*، 93، رقم 4 (تموز/يوليو 2017): 882-865، https://doi.org/10.1093/ia/iix069

42 "مشروع جديد ممول من الحكومة الأميركية يدعم الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب والجرائم"، السفارة الأميركية في لبنان، 19 آب/أغسطس 2017، https://lb.usembassy.gov/new-u-s-government-funded-biometrics-project-supports-international-efforts-counter-terrorism-crime

43 ياسمين عالية، "ربحت شركة إنكريبت المناقصة الخاصة بجوازات السفر البيومترية"، مجلة ليبنانون اوبورتيونيتيز (Lebanon Opportunities)، 23 شباط/فبراير 2015، http://www.businessnews.com.lb/cms/Story/StoryDetails.aspx?ItemID=4667

44 برنامج الأغذية العالمي، "يقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى 50,000 أسرة متضرّرة من الأزمة من خلال برنامج شبكة الأمان الوطني"، 22 أيلول/سبتمبر 2020، https://www.wfp.org/news/wfp-assist-50000-crisis-hit-lebanese-families-national-safety-net-programme

45 البنك الدولي، *وثيقة المعلومات عن المشروع*، مشروع إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ للاستجابة للأزمات وجائحة كوفيد19- (P173367)، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2020، 6، http://documents1.worldbank.org/curated/en/216001603902307374/pdf/Project-Information-Document-LEBANON-EMERGENCY-CRISIS-AND-COVID-19-RESPONSE-SOCIAL-SAFETY-NET-PROJECT-P173367.pdf

دور شـركات القطاع الخـاص العاملة في مجال النظم البيومترية

تبدأ رحلة كلّ نوع من أنواع التعريف البيومتري مع إطلاق القسم المعنيّ ضمـن الحكومة مناقصـة في هذا الصدد، قبل أن تقدّم شـركات القطاع الخـاص مناقصتها لهذا المشـروع. مُنحَـت المناقصة الخاصـة ببطاقات الهوية اللبنانية إلى الشركة الفرنسية "أيديميا" (IDEMIA) (المعروفة سابقًا باسـم "مورفو" (Morpho)، وباسم "سـافران غروب" (Safran Group)، أو "سـاجيم سـيكوريتيه" (Sagem Sécurité) قبـل ذلك)، التي سـبق وعملت على تنفيذ نظام هوية بيومترية في المغرب، وعُرفت بكونها الشـركة التي زوّدت الهنـد بنظام "أدار" (Aadhar) المثير للجدل، حيث "يديرون قاعدة بيانات متعددة المقاييس البيومترية تضم 1,3 مليار شخص"[46].

ربحـت الشـركة اللبنانيـة "إنكرييـت" كلّ المناقصـات الأخـرى المتعلّقـة بمشـاريع الهويـة البيومتريـة باسـتثناء بطاقـات الهويـة. وقـد عملـت "إنكريبت" مع الشـركة الفرنسـية-الهولندية "جيمالتـو" (Gemalto) (التي اشترتها مجموعة "تاليس" (Thales) الفرنسية في العام 2018) على تنفيذ جوازات السـفر البيومتريـة حيث كانت "إنكريبت" مسـؤولة عن البرمجة، وتطوير البرنامج، وتنسيق عمليات المشروع، في حين صنعت "جيمالتو" جوازات السفر[47]؛ كما تعاونت هذه الشركات في العمل على نُظُم مراقبة الحدود. وبالنسبة لرخص القيادة، عملت "إنكريبت" مع الشركة البرتغالية "فيجن-بوكـس" (Vision-Box) الـتي وفّـرت التكنولوجيـا الكفيلة بالتقاط الصور المعيارية للوجه والبصمات[48].

46 "الهوية الموثوقة والقانونية"، ايديميا، https://www.idemia.com/trusted-and-legal-identity

47 "أخبارنا"، إنكريبت.

48 "برنامـج جديـد لإدارة الهويـة صادر عن شـركة فيجن-بوكس بدأ بتنفيذ التسـجيل البيومتري لطلبات رخص القيـادة في لبنان"، فيجن-بوكـس، 5 آذار/مارس 2018، https://www.vision-box.com/pressroom/press-releases/new-vision-box-identity-management-solution-introduces-biometric-enrollment-driver-license-applications-lebanon

الهوية البيومترية في الانتخابات اللبنانية

أُجريَت الانتخابات النيابية الأخيرة في عام 2009، وفي عام 2018 بعدما مدّد المجلس النيابي لنفسه مرّتين متحجّجًا بعدم التوافق على قانون انتخابي جديد وبالظروف الأمنية. أقرّ المجلس قانون انتخابات في عام 2017 بعد التمديد الثالث لنفسه[49]، وتضمّن القانون الجديد مفهوم النسبية في إحصاء الأصوات وأعاد تحديد بعض مواد الدستور، في 17 حزيران/يونيو 2017، كما شمل أحكامًا متعلّقة ببطاقة إلكترونية ممغنطة خاصة بالانتخابات، بموجب المادة 84 منه[50]. والبطاقات الممغنطة هي بطاقات مجهّزة بشريط مغناطيسي يحتوي على معلومات معينة، وغالبًا ما تُستخدم في القطاع المصرفي أو عند مداخل المباني[51]. وأعلنت وزارة الإعلام أنّ الغاية من بطاقة الاقتراع الممغنطة "السماح للناخبين بالاقتراع من أيّ مكان كان في البلد، بواسطة بطاقة الاقتراع الممغنطة، بدلاً من الاضطرار إلى الانتقال إلى مسقط رأسهم"[52].

> "وبما أنّ مقترح الهوية البيومترية يشمل تقديم الخدمات الذي يتخطّى نطاق الانتخابات، يُتوقّع أن يكون نطاق أيّ هوية بيومترية أو رقمية مستقبلية واسعًا بالقدر نفسه، علمًا أنّ نُظُم الهوية الرقمية والبيومترية تركّز في الوقت الحالي على برامج الحماية الاجتماعية."

في 17 أيلول/سبتمبر 2017، وافق مجلس الوزراء على اقتراح تغيير "البطاقة الممغنطة" في قانون الانتخابات إلى الهوية البيومترية[53]. وروّج تقرير إعلامي في ذلك الحين لفوائدها، مشيرًا إلى أنّ كلفتهما متشابهة، ولكن البطاقة الممغنطة أو بطاقة الانتخاب البيومترية، تُستخدم لمرة واحدة فقط، في حين أنّ الهوية البيومترية "صالحة لمدى الحياة ويمكن استعمالها لإنجاز جميع المعاملات الإدارية سواءً كانت متعلّقة بالضمان الاجتماعي أو بوزارة المالية...أو كل ما يتعلّق بالأحوال الشخصية"[54]. وقدّرت اللجنة النيابية المسؤولة عن شؤون الميزانية كلفة اعتماد بطاقات الهوية البيومترية بحوالي 134 مليون دولار أميركي[55]. ثمّ بدأت التحضيرات، حيث أنجزت مصمّمة الغرافيك التي عملت على جوازات السفر ورخص المركبات تصميمًا للهوية البيومترية أُرسل إلى الطباعة، من دون أن تتلقّى أي خبر بشأنه بعد ذلك[56].

عبّرت منظمات المجتمع المدني وخبراء الانتخابات، إضافةً إلى بعض النواب، عن هواجسهم بشأن عدم توفُّر الوقت الكافي لبدء العمل بالهوية البيومترية. اعتبروا أنّ ذلك قد يؤدّي إلى حرمان المواطنين من حقهم بالانتخاب، مما يؤثّر على شرعية النتائج الانتخابية، كما تخوّفوا من التحجُّج ببطاقة الانتخاب البيومترية لتأخير الانتخابات[57]، إذ سبق وأُلغيت الانتخابات الماضية قبل أسبوعَيْن فقط من موعدها في حزيران/يونيو 2013، مع تمديد المجلس النيابي لنفسه للمرة الثالثة. ونظرًا إلى أنّها الانتخابات الأولى منذ تسع سنوات، حذّر المجتمع المدني ومراقبو الانتخابات من التحجّج بأيّ أسباب قد تؤدّي إلى التأجيل مجددًا.

انتشرت أصداء هذه المخاوف ضمن القطاع الخاص أيضًا. قبيل انتخابات عام 2018، استُشيرت شركة "إنكريبت" بشأن بطاقات الاقتراع الممغنطة. وأسفر تقييم الشركة التي ربحت جميع المناقصات الخاصة بالهوية البيومترية في لبنان حتّى الآن، عن أنّ الفترة الزمنية المتوفّرة لا تكفي لتطبيق هذا النظام. وقال أحد كبار الإداريين في الشركة إنّ التحدي الكبير، بالرغم من إمكانية نشر المعدات والبرامج اللازمة خلال تسعة أشهر، يكمن في تسجيل البيانات البيومترية لجميع الناخبين المسجّلين[58].

49 بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في لبنان في العام 2018، *التقرير النهائي: الانتخابات النيابية لعام 2018*، (بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات EU EOM، تموز/يوليو 2018)، https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/final_report_eu_eom_lebanon_2018_arabic_17_july_2018.pdf

50 لبنان، *القانون رقم 44: انتخاب أعضاء مجلس النواب*.

51 "بطاقة الشريط المغناطيسي"، مجلة "ساينس ديركت".

52 "قانون الانتخابات اللبناني 2018"، وزارة المعلومات في الجمهورية اللبنانية، 4 نيسان/أبريل 2018، https://www.ministryinfo.gov.lb/21390

53 جوزف حبوش، "موافقة مجلس الوزراء على الهوية البيومترية في الانتخابات المقبلة"، ذو دايلي ستار، 18 أيلول/سبتمبر 2017، https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2017/Sep-18/419685-cabinet-oks-biometric-ids-in-upcoming-elections.ashx

54 حجل، "تقرير: كيف تيسّر الهوية البيومترية العملية الانتخابية؟"

55 غنوى عُبيد، "استمرار الانقسام حول بطاقات الانتخاب البيومترية"، ذو دايلي ستار، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2017، https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2017/Oct-27/424074-split-over-biometric-voter-id-cards-lingers.ashx

56 مقابلة مع نهى كرانوح قباني، ذو غرافيك شوب (The Graphic Shop)، 15 تموز/يوليو 2020.

57 فيديريكا مارسي، "الهويات البيومترية: مشروع طموح يسابق الوقت"، ذو دايلي ستار، 19 أيلول/سبتمبر 2017، https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2017/Sep-19/419784-biometric-ids-ambitious-project-razor-thin-window.ashx

58 مقابلة مع عضو فريق قيادة شركة إنكريبت، 15 حزيران/يونيو 2020.

وعـلى الرغم مـن أنّ البيانات البيومترية سـبق وجُمعَـت من أجل رخص القيادة وجوازات السـفر، لا تُسـتخدم هذه الوثائق للمصادقة على هوية الناخـب ولا تغطّي إلاّ نسـبة صغيرة مـن الناخبين المسـجّلين الذين بلغ عددهم 3,5 ملايين في العام 2015[59].

في 29 آذار/مـارس 2018[60]، عـدّل مجلـس النـواب المـادة 84 من قانون الانتخابـات اللبنـاني الصـادر في العـام 2017 حيـث لـم تعـد البطاقـات الممغنطـة ولا الهويات البيومتريـة إلزامية في انتخابات 6 أيار/مايو 2018 ، ولكـن يبقى العمل بالهوية البيومترية ممكنًـا في الانتخابات المقبلة في لبنـان. وبمـا أنّ مقتـرح الهوية البيومترية يشـمل تقديـم الخدمات الذي يتخـطّى نطـاق الانتخابـات، يُتوقّـع أن يكـون نطـاق أيّ هويـة بيومتريـة أو رقمية مسـتقبلية واسـعًا بالقدر نفسـه، علمًـا أنّ نُظُم الهويـة الرقمية والبيومترية تركّز في الوقت الحالي على برامج الحماية الاجتماعية. يدقّق هـذا التقرير في الحجج والهواجس المرتبطة بالهوية الرقمية والبيومترية في إطـار الانتخابـات، كما يعتمد مقاربة موسّـعة تشـمل أيضًا المقترح الهـادف إلى تحديـد وإثبـات هويـة الأفـراد المؤهلّيـن لتلـقّي الخدمـات الاجتماعية، وبخاصة المساعدات.

59 المؤسسـة الدولية للأنظمـة الانتخابية، *قانون الانتخابات النيابية اللبناني لعام 2017*، (أرلينغتون: IFES، تشـرين الأول/أكتوبـر 2017)، https://www.ifes.org/sites/default/files/lebanons_2017_parliamentary_election_law_final.pdf

60 لينـا يونـس، "اختتام المجلس النيابي لجلسـته المسـائية، وتعديل المادة 84 من قانـون الانتخابات المتعلّقة بالبطاقـة البيومترية" *وكالة الأنبـاء الوطنية*، 29 آذار/مارس 2018، http://nna-leb.gov.lb/en/show-news/89619/Parliament-concludes-evening-session-amends-article-84-of-elections-law-concerning-biometric-card

التدقيق في الحجج والهواجس المرتبطة بالهوية الرقمية والبيومترية

يـرى مناصـرو الهوية البيومترية أنّ الميزة الرئيسـية للاسـتعانة بالمقاييس البيومتريـة في الانتخابات تكمن في محاربـة تزوير قوائم الناخبين وتعزيز القـدرة على التحقُق من هويتهم. ولكنّ الانتهـاكات الحقيقية للانتخابات لا تتمثّـل في هاتَيـن المسـألتين، مـا يجعل الفائـدة الناجمة عـن اعتماد الهوية الرقمية أو البيومترية محدودة. ولهذا السبب، اقترحت "الجمعية اللبنانيـة مـن أجـل ديمقراطيـة الانتخابـات" (LADE) تدابيـر أخـرى (غير بيومترية) لتحصين الانتخابات من التزوير.

يطـرح تطبيق النُظُـم البيومترية في الانتخابات اللبنانيـة مخاوف إضافية محـدّدة، أهمّهـا غياب الثقـة بالانتخابـات ومصداقيتهـا، كما حصل في انتخابـات العراق في العـام 2018، إضافةً إلى التحدّيـات المرتبطة بالبنية التحتيـة الضرورية لتشـغيل نُظُم الانتخـاب البيومتريـة وموثوقية النظُم الانتخابيـة المتطـوّرة. وفي حين قُـدِّرت تكاليف الهويـة البيومترية بقيمة 130 مليـون دولار أميركي، ثمّة تخوُّف من تجاوز المهام الأساسـية للهوية البيومترية واستخدامها لغايات تتخطّى مهمّتها كبطاقة انتخاب.

لن تحقّق الهوية البيومترية التوقّعات المرجوّة منها بمنع التزوير والاحتيال إذ أنّ أغلبيـة الانتهـاكات الانتخابية ستسـتمرّ بغضّ النظر عـن نوع الهوية المسـتخدمة. وفي الوقـت عينه، تفـوق المخاطر الناجمة عن اسـتعمال الهويـة الرقميـة والبيومتريـة، مثـل كلفـة الهويـة البيومتريـة المرتفعـة، ومصداقية الانتخابات، والتهميش، وغيرها، الفوائد التي قد تنتج عنها.

المصادقة على هوية الناخب

خـلال العمليـة الانتخابية، لا بدّ مـن التأكّد من أنّ الشـخص الذي يقترع هـو نفسـه الشـخص المسـجّل كناخـب. تضمـن الهويـة البيومترية ذلك مـن خلال قاعدتها: "شـخص واحد، صوت واحـد"، فهي للمصادقة على هويـة الناخب مثـلاً، "تُقارن البصمـات بتلك المخزّنة في وثيقـة الهوية أو في قاعـدة بيانـات البصمـات، ما يسـمح بالمصادقة عـلى هوية صاحب البصمـات والتأكُّـد من أنّـه صاحب المسـتند"[61]. تُعتبر الهويـة البيومترية مضمونـة أكثر نظـرًا إلى تخزينها المعرّفات البيومتريـة الخاصّة بكلّ فرد، مثـل البصمات أو مسـح قزحيـة العين، التي تتطابق مـع حامل البطاقة. ومع ذلك، يؤكّد الخبراء أنّ أغلب المشـاكل التي تشـوب النظام الانتخابي اللبناني لا ترتبط بالمصادقة على الهوية.

> "يمكننا استخدام المقاييس البيومترية لجعل العمليات الانتخابيـة أكثـر أمانًا...[ولكن] لن نتمكّـن من القضاء على التزويـر في الانتخابات، فالهوية البيومترية تحدّ من التزوير في عمليـة التصويت، ولكنّها لن تمنع الكثير من التدخّلات غيـر القانونيـة في سيـر العمليـة الانتخابيـة مـن قبـل ناخبيـن وأحزاب. "

في العـام 2017، اقتـرح وزيـر الشـؤون الخارجيـة السـابق جبـران باسـيل اسـتخدام الهويـة البيومتريـة في الانتخابـات بحجّـة منـع التزوير، حين صـرّح أنّ "قانـون الانتخابـات الجديـد يركّـز عـلى ثلاثة أشـياء وهي حرية الناخب، وزيادة المشـاركة في الانتخابات، ومكافحـة التزوير"[62]. كما زعم أنّ الهويات البيومترية تصعّب الاقتراع بواسـطة بطاقة هوية شخصٍ آخر أو ببطاقة هوية مزيّفة.

لا يعبّـر الرائـدون في مجال قطـاع التكنولوجيـا البيومترية عن هـذه الثّقة التامـة بقـدرة الهوية البيومتريـة على الحدّ مـن التزوير. وفي هذا السـياق، أعرب أحد كبار الموظّفين في شركة "إنكريبت" لـ"سِمِكس" عن اعتقاده بأنّ المقاييس البيومترية قادرة على التخفيف من بعض أوجه التزوير المرتبطة بهويـة الناخب خلال الانتخابـات، ولكنّه عاد وأقرّ بأنّها لا تسـتطيع محاربة تدخُّل الأحزاب السياسية ومكافحة غيرها من أشكال الاحتيال بمفردها:

> *"يمكننا استخدام المقاييس البيومترية لجعل العمليات الانتخابية أكثر أمانًا...[ولكن] لن تتمكّن من القضاء على التزوير في الانتخابات، فالهويـة البيومترية تحدّ من التزوير في عملية التصويت، ولكنّها لن تمنع الكثير من التدخّلات غير القانونية في سير العملية الانتخابية من قبل ناخبين وأحزاب"*[63].

كذلك الأمر بالنسـبة لشـركة "تاليس" (الشركة الفرنسـية التي اشترت شركة "جيمالتـو" صانعـة جوازات السـفر البيومترية اللبنانيـة، في العام 2018)، فقـد صرّحت في تقريرٍ لهـا لعام 2020 حول نُظُم الانتخاب البيومتري أنّه "قبل كشـف حالات التزوير في الانتخابات وتوثيقها، لن يكون من السـهل تحديد مساهمة المقاييس البيومترية في ضمان عدالة الاقتراع"[64].

61 "تسـجيل الناخب البيومتـري: النزعات والممارسـات الفضـلى"، تاليـس(Thales)، 2020، https://www.thalesgroup.com/en/markets/digital-identity-and-security/government/identity/enrolment/biometric-voter-registration

62 عُبيد، "استمرار الانقسام حول بطاقات الانتخاب البيومترية".

63 مقابلة مع عضو فريق القيادة في شركة إنكريبت، 15 حزيران/يونيو 2020.

64 تاليس، "تسجيل الناخب البيومتري: النزعات والممارسات الفضلى".

تشـهد العمليـة الانتخابيـة في لبنـان حـالات تزويـر موثّقـة، ولكـنّ هـذه الحـالات نـادرًا مـا تعـود إلى المصادقـة عـلى هويـة الناخـب. خـلال انتخابـات 2018، سـجّل المراقبـون اللبنانيـون والدوليون أكثـر من 7 آلاف انتهـاك[65]، يتعلّـق الأكثر خطـورةً بينها بسـرّية الاقتراع، فالعـازل لم يتوفّر إلاّ في 91,99% مـن مراكـز الاقتراع، وفي بعض الحـالات كان ممثّلون عن الأحـزاب يرافقـون الناخبيـن إلى داخل مراكـز الاقتراع أو حـتّى إلى خلف العـوازل لفرض خيـارات محدّدة[66]. وفقًا للمديـر التنفيذي في "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات"، علي سـليم، سـجّلت الجمعية نوعًـا آخـرًا من الانتهـاكات خلال الانتخابات السـابقة يتمثّـل في مصادرة الأحزاب السياسـية لبطاقة الهوية مقابل مبلغٍ مالي أو خدماتٍ محدّدة، ثم إعادتها يوم الانتخاب لضمـان إدلاء الناخـب بصوتـه لصالـح مرشّح معيّـن[67]. وبالتالي، يمكن أن يسـتمرّ هذا النوع مـن التزوير في الانتخابات حتّى مع الهوية البيومترية.

لا يرتبـط معظـم أشـكال التزويـر في الانتخابـات اللبنانيـة بالتحديـات المتعلّقـة بالمصادقـة عـلى هويـة الناخـب، بـل بالمحسـوبيات الزبائنية وتكتيـكات الأحزاب السياسـية الهادفة إلى حصد الأصـوات. لذلك، توصي "الجمعيـة اللبنانيـة من أجل ديمقراطية الانتخابـات" بتنفيذ الإصلاحات عـلى مسـتويَيْن أساسـيَيْن بـدلاً مـن اعتمـاد الهويـة البيومتريـة المكلفة للمواطنين وللحكومة، وهي:

1. إعطاء الناخبين الحق بالاقتراع في مراكز بأماكن سكنهم؛
2. تحضيـر القوائـم الانتخابيـة قبل الانتخابـات ومنـح المواطنين الحقّ بإدراج قيدهم في هذه القوائم من أجل الاقتراع في أماكن سكنهم.

تسجيل الناخبين

> "لا تزال سـجلاّت الأحوال الشـخصية تدوّن على الورق، وهو ما يمكن أن يشكّل تحديًا على صعد مختلفة."

بموجـب المـادة 26 مـن قانـون الانتخابات لعـام 2017، تضـع المديرية العامـة للأحوال الشـخصية لـكلّ دائـرة انتخابية قوائـم انتخابية ممكننة بأسماء الناخبين وفقًا لسجلات الأحوال الشخصية[68]. تضمّ هذه المديرية المركزية أقسـامًا إقليمية في كلّ محافظة، تضـم بدورها 52 دائرة لأقلام النفـوس[69]. وتحتـوي هـذه الدوائـر عـلى سـجلاّت الـولادات، والوفيات، والزواج، وإخراج القيد المسـتخرج من سـجلّ الأحوال الشـخصية، الذي يُعتبر أساس كلّ وثائق الهوية الأخرى في لبنان، والذي يجب إرفاقه بطلب التقديم على بطاقة الهوية[70] وجواز السفر[71].

لا تزال سـجلاّت الأحوال الشـخصية تـدوّن على الورق، وهو مـا يمكن أن يشـكّل تحديًـا عـلى صعـد مختلفـة. تُعتبَـر القوائـم الانتخابيـة الدقيقة أمـرًا أساسـيًا لضمان حقّ النـاس في الانتخاب. ولبنـان، كما هي الحال في معظـم بلـدان الاتحـاد الأوروبي، يسـتخرج البيانات المتعلّقة بسـجلاّت الناخبيـن مـن سـجلاّت السـكّان[72]. ولعـلّ أحـد أبـرز المخاطـر الـتي قد تطـال دقّـة البيانـات الـواردة في السـجلّات اللبنانيـة هي احتفـاظ دوائـر أقـلام النفوس بهـا على الورق، من دون إجراء نسـخٍ إلكترونيـة[73] عنها، ما يصعّـب عمليـات تحديثها والتحقُّـق منها، ويزيد من مخاطـر التزوير في الانتخابات عبر "الناخبين الوهميين" (المواطنين المتوفّين) أو السـجلاّت المتعدّدة للشـخص ذاته، ويسـمح بتعـدّد الأصوات. غالبًا ما تُسـتخدَم هـذه المسـائل لتبرير اسـتخدام النُظُـم الانتخابية البيومتريـة، إذ يعتمد

66 الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE)، *بعثة مراقبة الانتخابات النيابية للعام 2018*، أيار/مايو 2017، https://lb.boell.org/sites/default/files/uploads/2018/05/180507_prelimreport_overviewen.pdf

67 مقابلة مع علي سليم، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE)، 6 تموز/يوليو 2020.

68 لبنان، *القانون رقم 44: انتخاب أعضاء مجلس النواب*.

69 الأمـم المتحدة، شـعبة الإحصـاءات في إدارة الشـؤون الاقتصادية والاجتماعية، فريـق الإحصاءات الديمغرافيـة والاجتماعية، "وضع التسـجيل المدني والإحصاءات الحيويـة لمنطقـة اللجنـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لغـربي آسـيا (الإسـكوا)"، سلسـلة التقاريـر التقنيـة، الجـزء الأول، آذار/مـارس 2009، 38. https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/crvs/documents/Technical_report_ESCWA_Final.pdf

70 "الخدمة السريعة لاستلام بطاقة الهوية"، OMT، https://www.omt.com.lb/ar/services/governmental/id-express-service

71 "جواز السفر البيومتري"، المديرية العامة للأمن العام، https://www.general-security.gov.lb/ar/posts/11

72 مارتن راسـل وليونيل زمفير، "التكنولوجيا الرقمية في الانتخابات: الكفاءة مقابل المصداقية؟" *خدمة البحوث البرلمانية الأوروبية*، أيلول/سـبتمبر 2018، 2. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2018/625178/EPRS_BRI(2018)625178_EN.pdf

73 بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في لبنان في العام 2018، *التقرير النهائي*، 17.

45 بلـدًا عـلى الأقل عـلى البصمات، في حيـن اسـتعانت جمهورية أرض الصومال بمسـوحات قزحية العين في انتخابات العـام 2017 [74]. وبالرغم مـن أنّ نظام السـجلّات المدنية في لبنان ما زال على الورق، فإنّ تسـجيل الناخبين لا يشـكّل مصدر قلقٍ بشـأن التزوير في الانتخابـات. يجدر بالذكر هنا أنّ بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في عام 2018 أبلغت عن "ثقة القوى السياسية وغيرهم من المحاورين بشمولية القوائم الانتخابية وشـفافيتها"[75]، مـا يعني أنّ القوائم الانتخابية الحاليـة تبدو دقيقة ولبنان لا يواجـه التحدّيـات الـتي تواجهها البلـدان الأخرى على صعيد تسـجيل الناخبين في النظم الانتخابية البيومترية.

أماكن الانتخاب وزيادة المشاركة

وفقًـا لوزارة الإعـلام، يتمثّل الهـدف الرئيـسي لبطاقة الاقتـراع الإلكترونية الممغنطـة "بالسـماح للناخبيـن بـالإدلاء بأصواتهم مـن أيّ مكـانٍ فـي البلـد" [76]. وفي العـام 2017، صرّح النائب عن قضـاء بعبدا، آلان عون (ابن أخ رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون)، لوسائل الإعلام "أنّ الهدف هو السـماح للناخبين الانتخاب في مناطق سـكنهم والحصـول [بالتالي] على مشاركة أفضل"[77].

يقـضي القانون في لبنان بأن يدلي الناخبون بأصواتهم في أماكن تسـجيل قيودهم أيًّا عن جد، حتى أنّ المرأة المتزوّجة أيضًا تلحق بمكان تسـجيل قيد زوجها. وهذا يعني من منظور عملي أنّ الناس الذين يريدون ممارسة حقّهـم في الانتخاب يجب أن يتنقّلوا (لسـاعات أحيانًا) من المنطقة التي يعيشون فيها إلى المدن والأرياف المسجّلة فيها قيود أسرهم. لا يزال ذلك ينطبق حتّى لو لم تسكن في تلك المنطقة على مرّ عقود أو أجيال، ويعود السـبب في ذلك إلى أنّ القوائم الانتخابية تُسـتخرَج من سجلّات الأحوال الشـخصية. تتوفّر إجراءات قانونية لنقل النفوس، ولكن نادرًا ما تُسـتخدَم في الواقـع فهـي تُعتبر عملية حسّاسـة عـلى الصعيد السـياسي نظرًا إلى ارتباطهـا بالطائفيـة في لبنـان[78]. أوصـت بعثـة الاتحـاد الأوروبي لمراقبة الانتخابـات في لبنـان في العـام 2018 "بتطبيـق نظـامٍ يسـمح للناخبيـن بإدلاء أصواتهم في أماكن سـكنهم"[79]، إلّا أنّ الدولة اللبنانية لم تأخذ هذه التوصية بالاعتبار حتّى اليوم.

لن يغيّر اعتماد الهوية البيومترية مكان الاقتراع بحدّ ذاته، ولكنّه سيضيف معلومـاتٍ إلى سـجلّ بيانـات الأفراد الشـخصية ووثائـق الهوية. بمعنى آخـر، لـن يغيّـر نظـام سـجلّات الأحوال الشـخصية، بـل قد يسـمح بكلّ بساطة للناس بالانتخاب في مراكز الاقتراع القريبة من أماكن سكنهم، مع احتسـاب أصواتهم في المنطقة المسـجّلة قيودهم فيها. ومع ذلك، فإنّ السماح للناس بالانتخاب في مناطق سكنهم لا يستدعي هوية بيومترية.

تدعـو منظّمـات المجتمـع المـدني، مثل "الجمعيـة اللبنانيـة من أجل ديمقراطيـة الانتخابـات"، إلى اعتمـاد قوائـم انتخابيـة تسـمح للناخبين بـإدراج قيودهم في المنطقة التي يُخوَّل لهم أن يصوّتوا فيها، مثل أماكن إقامتهـم، وبالإدلاء بأصواتهـم في الدائرة التابعة أماكن سـكنهم بدلاً من العودة إلى مسـقط رأس أجدادهم للاقتراع[80]. كما أنّ استخدام الهويات البيومتريـة في الانتخابات لن يسـمح تلقائيًا للناخبيـن بالاقتراع في أماكن مختلفـة، وبالتـالي، يتمثّـل الحـلّ الأقـلّ كلفة في إنشـاء قوائـم انتخابية تسمح للناس بالتسجيل للاقتراع في مناطق سكنهم.

مصداقية النتائج الانتخابية والثقة بها

عـلى الرغـم من أنّ الهويـة البيومتريـة لا تعالج التزويـر في الانتخابات في لبنـان، يمكنهـا في الواقع المسـاهمة بالقضـاء على ثقة الناخـب بالنظام الانتخابي. وأشـارت شـركة "تاليس" التي قدّمـت نُظُم الهوية البيومتريـة إلـى التالي:

"ضمـن سـياقٍ سـياسي متوتّـر، حيـث تغيـب الثقـة تمامًـا بيـن مختلف الأشـخاص المنخرطيـن في العمليـة الانتخابية، يمكـن أن تصبح النظُم البيومتريـة سـيفًا ذي حدَّيْـن. فمـن جهـة، يمكنهـا المسـاعدة على حلّ المشاكل المتعلّقة بتعريف الناخبين ومنع التزوير من نوع معيّن، ولكنّها من جهة أخرى، غير قادرة على إضفاء الثقة والشـفافية والمصداقية على العملية الانتخابية"[81].

يمكـن أن تكـون التكنولوجيـا الـتي تقـوم عليهـا النظـم البيومتريـة، مثل برمجيـة التصويت الإلكتروني، عرضة للهجمـات الإلكترونية، ما يؤدي إلى

74 "تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات في قاعدة البيانات الانتخابية"، المعهد الدولي للديمقراطية والمسـاعدة الانتخابية، من راسـل وزمفيـر، "التكنولوجيا الرقمية في الانتخابات"، 2. https://www.idea.int/data-tools/question-view/738

75 بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في لبنان في العام 2018، *التقرير النهائي*، 17.

76 "قانون الانتخابات اللبناني 2018"، وزارة الإعلام اللبنانية.

77 مرسي، "الهويات البيومترية: مشروع طموح يسابق الوقت".

78 بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في لبنان في العام 2018، *التقرير النهائي*، 17.

79 المصدر نفسه، 5.

80 مقابلة مع علي سليم، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، 6 تموز/يوليو 2020.

81 تاليس، "تسجيل الناخب البيومتري: النزعات والممارسات الفضلى".

رفع الشكوك بشأن نتائج الانتخابات. ونظرًا إلى التحدّيات الناجمة عن إجراء الانتخابات في لبنان سابقًا، إلى جانب انعدام الثقة بالسياسيين حالياً (مع اندلاع التظاهرات الداعية إلى استقالة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النوّاب منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 في جميع أنحاء البلد، وغياب الثقة في نظام الحكم عقب انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020)، لا بد من صبّ التركيز على إجراء انتخابات موثوقة وشفافة وذات مصداقية.

بيّنت انتخابات العراق في العام 2018 مكامن الضعف المحتملة في نُظُم الانتخاب البيومترية التي أسفرت عن تراجع ثقة الناخب بالنتيجة. وكانت "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق" (IHEC) قد اعتمدت نظام تسجيل الناخب بيومتريًا والانتخاب البيومتري بغية منع التزوير وتحسين دقة القوائم الانتخابية في الانتخابات النيابية التي أُقيمت في 12 أيار/مايو 2018، بعد ستّة أيام فقط من الانتخابات النيابية اللبنانية. وفي حين كان اللبنانيون يناقشون البطاقات الإلكترونية الممغنطة والهوية البيومترية في عام 2017، كان المواطنون العراقيون يسجّلون بياناتهم البيومترية التي تشمل بصمات أصابعهم العشرة، ومسوحات قزحية العين، وعيّنة عن الصوت، وصورتهم الشخصية، بالإضافة إلى بيانات شخصية غير بيومترية مثل الاسم الكامل، وتاريخ الولادة، والعنوان؛ وهي بيانات تمّ تخزينها جميعًا في بطاقة انتخاب مجهّزة برقاقة إلكترونية[82]. عبّر المجتمع المدني في ذلك الحين عن قلقه تجاه خصوصية بيانات المواطنين، غير أنّ "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات" أصرّت على "استحالة" التعرّض لخرقٍ أمني[83].

ولكن، بعد انتهاء عملية الاقتراع، أجرت الوكالات الاستخباراتية اختباراتٍ أظهرت قابلية اختراق آلات التصويت والتلاعب بالنتائج، ما دفع بالحكومة العراقية إلى عدّ الأصوات مجددًا بطريقة يدوية[84]. كما تمحورت الشكاوى الانتخابية بالتحديد حول "أجهزة الفرز بالمسح الضوئي في المراكز الانتخابية (PCOS) وأجهزة الفرز المركزي بالمسح الضوئي (CCOS)"، التي بنتها الشركة الكورية "ميرو سيستمز" (Miru Systems) كجزءٍ من العقد الذي بلغت قيمته 135 مليون دولار أميركي[85]. أثار فشل التصويت الإلكتروني البيومتري، علاوةً على قضايا الفساد المتعلّقة بالانتخابات، غضب الشعب العراقي الذي وُعد بانتخابات حرّة وعادلة، ولكنّه شهد في المقابل هدرًا للمال العام وتجميعًا لبياناته الشخصية وتخزينها بشكلٍ غير آمن[86]. وكما ورد في تقرير "تاليس" بشأن نُظُم التصويت البيومترية: "العملية الانتخابية الديمقراطية والموثوقة والخالية من التزوير عامل أساسي في إرساء السلام والاستقرار على المدى البعيد في البلد"[87]. ولكن، في الواقع، أسفر نظام التصويت البيومتري في العراق عن نتائج إشكالية وسط تزعزع ثقة الناخب بالحكومة.

ينبغي الاتّعاظ من تجربة العراق في اعتماد نظام تسجيلٍ بيومتري للناخبين في انتخابات 2018، في حال قرّرت الحكومة اللبنانية أن تعتمد بدورها الهوية البيومترية واستخدامها في الانتخابات مستقبلاً. وكان العراق قد حاول تسجيل الناخبين بيومتريًا قبيل الانتخابات النيابية في العام 2014، حين أبرم عقدًا مع الشركة الإسبانية "إندرا" (Indra) بهدف تطوير نظام بيومتري وإصدار 22 مليون شريحة هوية مرافقة لها[88]. لم تتمكّن الشركة من إنجاز النظام في الوقت المحدّد، ولكنّها أنتجت نظام انتخاب إلكترونيًا مليئًا بالمشاكل، حيث "أتت النتائج متناقضة عند فرز آلات الاقتراع للأصوات"[89]، خصوصًا في مناطق كردستان العراق وكركوك. والمشاكل الناتجة عن نظام الانتخاب البيومتري في 2018 انعكست في تلك التي واجهها العراق مع الاقتراع الإلكتروني في 2014[90]. نشرت "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات" و"بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق" (UNAMI) مناقصة في شباط/فبراير 2017

82 آمنة سيادي، "الأسئلة الأكثر شيوعًا: الانتخابات في العراق – ماذا سيحصل للبيانات البيومترية الخاصة بالناخبين؟"، منظمة أكسس ناو، 20 تموز/يوليو 2018، https://www.accessnow.org/faq-elections-in-iraq-what-will-happen-to-the-biometric-data-of-voters

83 المصدر نفسه.

84 وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، " العراق يأمر بإجراء تحقيق بعد فشل آلات التصويت في اختبار القرصنة"، عرب نيوز، 25 أيار/مايو 2018، https://www.arabnews.com/node/1309716/middle-east/

85 حسين ريكار، "تخوُّف هيئة الانتخابات العراقية من تأثيرات إعادة العد، وفقًا لأحد أعضائها"، صوت أميركا، 19 أيار/مايو 2018، https://www.voanews.com/middle-east/iraq-election-body-feared-effects-recount-member-says

86 سيادي، "الأسئلة الأكثر شيوعًا: الانتخابات في العراق".

87 تاليس، "تسجيل الناخب البيومتري: النزعات والممارسات الفضلى".

88 المعهد الديمقراطي الوطني، *تسجيل الناخبين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – العراق*، (واشنطن العاصمة، NDI، تشرين الأول/أكتوبر 2015)، https://www.ndi.org/sites/default/files/MENA%20Voter%20Registration_AR_Iraq.pdf

89 أحمد رشيد، ريا جلابي، أحمد أبو العينَيْن. "حصري: لجنة الانتخابات العراقية تتجاهل التحذيرات بشأن ماكينات الاقتراع – وثيقة"، رويترز، 5 آب/أغسطس 2018. https://www.reuters.com/article/us-iraq-election-exclusive-idUSKBN1KQ0CG

90 المعهد الديمقراطي الوطني، *تسجيل الناخبين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – العراق*.

ربحتها شركتا "ميرو سيستمز" و"إندرا" [91]، وبعد الانطلاقة السيئة للنظم البيومترية في الانتخابات النيابية لعام 2018، صرّح المشرّعون العراقيون مرّةً أخرى بأنّ تسجيل الناخبين بيومتريًا سيكون مكوِّنًا مهمًا للانتخابات النيابية المقترحة في العام 2021 [92].

البنية التحتية

تشكّل البنية التحتية الضرورية لتشغيل نظام الهوية البيومترية تحدّيًا ضخمًا في لبنان. في العام 2017، برزت حجّة ناقدة تفيد بأنّ لبنان يفتقر إلى شبكة إنترنت ملائمة وتغذية كهربائية متواصلة وموثوقة لضمان عمل تكنولوجيا التحقُّق من الهوية البيومترية خلال الانتخابات [93]. تحتاج كلّ منصة اقتراع (تم توفير 1880 مركز اقتراع يشمل كلّ منها 6793 منصة اقتراع في انتخابات 2018) [94] إلى تغذية كهربائية متواصلة واتّصال مستمرّ بالإنترنت لتشغيل أجهزة قراءة البطاقات والنظام الحاسوبي المستخدم للمصادقة إلكترونيًا على هوية الناخبين البيومترية.

تُظهِر الأمثلة المستمدّة من بلدان أخرى التحدّيات الناتجة عن البنية التحتية، مثل المشاكل التقنية التي برزت خلال انتخابات العام 2015 في نيجيريا التي اعتمدت التكنولوجيا وكلّفت 200 مليون دولار أميركي، ما أدّى إلى تأخير الانتخابات لستّة أسابيع وتمديد فترة الاقتراع [95]. ارتبط أحد التحدّيات الأساسية بأجهزة قراءة البصمات للمصادقة على بطاقات هوية الناخبين، ووفقًا للتقارير، "يعتقد الناقدون أنّ فعالية الأجهزة تراجعت بسبب التغذية الكهربائية المتقطّعة" [96]، مع فشل البطاريات الاحتياطية بإمداد الأجهزة بالطاقة طيلة الفترة الزمنية لليوم الانتخابي الممتدة على 12 ساعة.

ثمّة طرق ووسائل لمواجهة التحدّيات الناتجة عن البنية التحتية، مثل استخدام لائحة مستخرجة من القوائم الانتخابية تعمل من دون الاتّصال بشبكة الإنترنت، بدلاً من الدخول إلى قاعدة البيانات المتّصلة بالإنترنت، وطباعة قوائم ورقية كاحتياطٍ في حال فشلت المعدات الإلكترونية [97]. ولكن في لبنان، تكمن الخطورة في احتمال التشكيك بمصداقية العملية الانتخابية عند مزج النظام البيومتري بالبنية التحتية غير الموثوقة، ففي حال انقطع التيار الكهربائي وانقطع معه اتّصال منصّات الاقتراع بشبكة الإنترنت، يمكن أن يؤدّي ذلك إلى توقيف أو تأخير الاقتراع بواسطة الهوية الرقمية أو البيومترية مؤقتًا، وبالتالي ستتعالى الأصوات المشكّكة بإنصاف العملية وبدقّة النتائج.

الموثوقية

لا يعني اعتماد الهوية البيومترية أنّ عمليتَي تحديد الهوية والتحقُّق منها موثوقتان، حيث يرى البعض أنّه في بعض الأحيان قد لا يكون ممكنًا العثور على المعرّفات البيومترية "المعيارية" أو مطابقتها، ما قد يؤدّي إلى إقصاء هؤلاء الأفراد.

> "المجموعات التي تكون بأمسّ الحاجة إلى الخدمات ستواجه صعوبة في ذلك."

ففي فنزويلا مثلاً، لم يستطع النظام البيومتري مطابقة 11% من بصمات المقترعين في قوائم الناخبين. وفي باكستان، قرّرت السلطات ألّا تستعمل آلية مسح البصمات في انتخابات عام 2018 بعدما شهدت فشلاً مماثلاً في الاختبارات [98]. كما تشكّل حالة اللاّنَحت الجلدي الطبية، أو غياب بصمات الأصابع، مشكلة بالنسبة لنُظُم الهوية البيومترية التي تتطلّب مسوحات إلزامية للبصمات [99]. وفي لبنان، تطال هذه الحالة 2.8% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و64 سنة، و8.5% من الأشخاص الذين تتخطّى أعمارهم 65 سنة، حيث تتأثّر النساء بها أكثر من الرجال

91 المناقصة رقم I/P/2017/1 بطاقات الانتخاب الإلكترونية من أجل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق"، السوق العالمي للأمم المتحدة، https://www.ungm.org/Public/Notice/53832

92 كريس بورت، "العراق يقترب من إجراء انتخابات مدعومة بالنظم البيومترية في 2021 مع إصدار 16 مليون بطاقة انتخابية"، موقع "بيومترك ابدايت" (Biometric Update)، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، https://www.biometricupdate.com/202011/iraq-draws-closer-to-biometrics-backed-elections-in-2021-with-16m-voter-cards-issued

93 مرسي، "الهويات البيومترية: مشروع طموح يسابق الوقت".

94 المعهد الديمقراطي الوطني، *الانتخابات النيابية اللبنانية 2018: التقرير النهائي*، 12.

95 راولسن كينغ، "نجاح الانتخابات النيجيرية بالرغم من العقبات خلال الاقتراع البيومتري". موقع "بيومترك ابدايت" (Biometric Update)، 7 نيسان/أبريل 2015، https://www.biometricupdate.com/201504/nigerian-election-successful-despite-biometric-voting-hiccups

96 المصدر نفسه.

97 راسل وزمفير، "التكنولوجيا الرقمية في الانتخابات"، 7.

98 المصدر نفسه، 4.

99 نورَيز سرفراز، "اللاّنَحت الجلدي: معوّقات التحديد البيومتري للهوية والحاجة إلى بديل معياري". *مجلة كوريوس (Cureus)*، العدد 11، 2 8 ،e4040 شباط/فبراير 2019. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC6456356/

بـ3.75 مرّات[100]. يُحتمَل أن يصيب اضطراب اللاّنَحت الجلدي الأشـخاص الذيـن عملـوا في مهن يدويـة والذين يتعاملـون مع مـواد حارقة، حيث أشـارت الدراسة إلى أنّ أكثر المتأثّرين هم "ربّات المنازل ومصفّفي الشعر والممرّضات والعمّال الذين يسـتخدمون موادًا مثل الإسـمنت أو سوائل القطع أو مواد السحج القاسية والخشنة"[101].

قـد تسـبّب النظُـم البيومتريـة بارتبـاك الناخبيـن الذين لا يمكـن مطابقة بصماتهم في يوم الانتخابات وتأخير عملية التصويت. وفي أسوأ الأحوال، قـد يعني ذلك إقصاء بعض الأشـخاص مثل الكبار في السـن أو النسـاء أو العامليـن في المهن اليدوية، بسـبب تأخّر عمليـة المصادقة على الهوية، أو التشـكيك بهويتهـم إلى حدٍّ يثنيهم عن الاقتـراع. وبالتالي، يعني ذلك أنّ حرمـان هؤلاء مـن الحقّ بالانتخـاب وإقصائهـم مدنيًا يـؤدّي إلى انتهاك حقّهـم بالإدلاء بأصواتهـم. ولذلك، لا بدّ من تحديد بديـلٍ (غير بيومتري) كاحتياطٍ بديل عن النظام البيومتري.

بالنسـبة إلى الخدمـات الأخـرى، إذا طُبّقـت نظُم الهويـة البيومترية التي تعتمـد على البصمات، قد يؤدّي ذلك إلى تمييزٍ ضد الأشـخاص الكبار في السن، والنساء، وعمّال المهن اليدوية، ما يعني في النهاية أنّ المجموعات التي تكون بأمسّ الحاجة إلى الخدمات ستواجه صعوبة في ذلك.

الهويّة القانونيّة

يقـول مناصـرو الهويـة الرقميـة بأنّهـا تسـمح للأشـخاص بالوصـول إلى الخدمـات الاجتماعيـة التي يحق لهـم الحصول عليهـا، في حين ورد في منشورات البنك الدولي ما يلي:

> *"إثبـات الهويـة القانونيـة بالنسـبة للأفـراد ضـروريّ للحصول على الحقـوق والخدمات، ومن دونه، قد يتعرّضون للإقصاء من الحياة السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة. أمّـا بالنسـبة للحكومـات، تسـمح نُظُـم التعريـف الحديثـة بتوفيـر الخدمـات وتقديمهـا بطريقـة أكثـر كفـاءة وشـفافية، وبالحـدّ مـن عمليـات الاحتيـال والتسـريب المرتبطـة بالتحويلات ودفعات المخصّصـات، وبتزايد الأمن والقدرة على الاستجابة للكوارث والجوائح، وبالحصول على إحصاءات حيوية دقيقة للغايات التخطيطية"*[102].

يحـقّ للناس إثبات هويتهم وحيازة هوية قانونية؛ والهوية القانونية وردت في الهـدف 16.9 مـن أهداف الأمـم المتحـدة للتنمية المسـتدامة الذي يسـعى إلى توفير هويـة قانونية لجميع الناس حـول العالم بحلول العام 2030[103]. وتسـمح وثائق التعريف للناس بالمطالبة بالخدمات والحصول عليها مثل التعليم أو الرعاية الصحية أو المعاشات التقاعدية.

في المقابل، يشـير ناقدو الهوية البيومترية إلى أنّ الهوية القانونية لا تعني بالضـرورة الهويـة الرقمية، ويرون بضـرورة تمكين الناس مـن الوصول إلى الخدمـات بغـضّ النظر عن وضع هويتهم. علاوةً عـلى ذلك، يركّز الهدف 16.9 من أهداف التنمية المسـتدامة على التسـجيل المـدني، وبالتحديد تسجيل المواليد، الذي لا يتطلّب هوية رقمية.

الإقصاء

الأشـخاص غيـر القادريـن عـلى التسـجيل للحصـول عـلى المعرّفـات البيومتريـة، قد يتعرّضون للإقصاء مـن الانتخابات وغيرها من الخدمات، بدلًا من وصولهم إلى الحقوق والخدمات بكفاءة.

> "وحـتّى مـع توفُّـر المهلة الزمنـة الكافية، يمكـن لنظُم الهويـة البيومتريـة أن تقـصي المجموعـات الأكثر ضعفًا وتهميشًـا في المجتمع إضافةً إلى الكبار في السن أو ذوي الإعاقات، خصوصًا في بداية تطبيقها، نظرًا إلى محدودية قدرتهم على التنقّل إلى مكاتب التسجيل."

يتمثّـل أحـد المخـاوف الـتي بـرزت في العـام 2017 في احتمـال حرمان الناخبيـن مـن حـقّ الانتخاب في حال لم تُـوزَّع البطاقـات عليهم جميعًا قبـل حلول موعد الانتخابات في العـام 2018[104]. وحتّى مع توفُّر المهلة الزمنـة الكافيـة، يمكـن لنظُـم الهويـة البيومترية أن تقـصي المجموعات الأكثـر ضعفًا وتهميشًـا في المجتمـع إضافةً إلى الكبار في السـن أو ذوي الإعاقـات، خصوصًا في بداية تطبيقها، نظـرًا إلى محدودية قدرتهم على التنقّل إلى مكاتب التسجيل. (تجدر الإشارة إلى أنّ إقصاء الأشخاص مدنيًا حاضـر فعليًا في النظام الانتخابي مع غياب الترتيبات الملائمة لاسـتقبال المواطنين ذوي الإعاقات والتي تسـمح لهم بممارسة حقهم في الاقتراع

100 روجيـه هبـر وجوزيـان حلـو وجويـل قرقمـاز ومايـا هبـري وأنطـوان غانـم ورولان طعـب. "غيـاب بصمـات الأصابـع مـع التركيـز عـلى السّـببيّات الجلديـة: اسـتطلاع رأي ومراجعـة وطنيـان". *مجلـة كلينيكـس إن ديرماتولوجـي (Clinics in Dermatology)*، 3، رقـم 1 (2015)، 22، https://www.researchgate.net/profile/Roger_Haber/publication/281274814_Absence_of_fingertips_with_focus_on_dermatological_etiologies_National_survey_and_review/links/55de081508ae79830bb58369.pdf

101 المصدر نفسه، 24.

102 ميتال، فهرس المعايير التقنية الخاصة بنُظُم تحديد الهوية الرقمية، 1.

103 "جدول الأعمال الخاص بالهوية القانونية"، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، https://unstats.un.org/legal-identity-agenda

104 مرسي، "الهويات البيومترية: مشروع طموح يسابق الوقت".

بكرامة[105]). وإذا لم يملك أحدهم أجرة التنقّل إلى مكاتب التسجيل، أو المستوى المطلوب من التعليم لملء الاستمارات، من المرجّح ألاّ يتمكّنوا من الحصول على الهوية الرقمية الجديدة.

علاوةً على ذلك، يواجه مغايرو النوع الاجتماعي في لبنان عقباتٍ مسبقة في الحصول على وثائق هوية تطابق نوعهم الاجتماعي، ما يحدّ من قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الإسكان والرعاية الصحية والوظائف[106]. وقد تمنعهم التهديدات التي تطال أمنهم وسلامتهم الجسدية من التوجُّه شخصيًا إلى مكاتب التسجيل، حيث يمكن أن يثنيهم العنف والتمييز الممنهجَين الذي يتعرّضون له من قِبل الموظّفين الحكوميين من تقديم طلب للحصول على هوية بيومترية.

يمكن لمعظم النُظُم الرقمية التي تتميّز بطبيعة شاملة وإلزامية أن تشكّل تحدّيًا إضافيًا للأشخاص غير القادرين على التسجيل للحصول على الهوية الرقمية، فالمجموعات الأكثر ضعفًا في المجتمع هي الأقلّ قدرة على الحصول على الهوية الرقمية، وفي الوقت عينه، الأكثر حاجة للخدمات المرتبطة بها[107].

التكاليف

تشكّل الكلفة المرتفعة لنظم الهوية الرقمية والبيومترية هاجسًا بالنسبة للبنان، كونه غارقًا في أزمةٍ اقتصادية ويعتمد على المانحين الدوليين. في العام 2017، ارتفعت التكاليف المتوقّعة لبطاقات الهوية البيومترية والنظام الانتخابي البيومتري من 40 مليون دولار أميركي[108] إلى 134 مليون[109]. وكان المدير العام لـ"المديرية العامة للأحوال الشخصية"، العميد إلياس الخوري، قد أعلم البنك الدولي بتقديراته لتكلفة تحويل بطاقات الهوية الوطنية إلى هوياتٍ رقمية، شارحًا بأنّها ستتراوح بين 20 و25 مليون دولار أميركي[110]. وفي حين تتفاوت تكاليف بطاقة الهوية الرقمية حول العالم، "من النادر أن يكلّف النظام أقلّ من دولارَين للشخص الواحد إذا ما أخذنا بالاعتبار جميع التكاليف المتعلّقة بالاستثمار والصيانة المستمرة"[111]، بحسب أحد موظّفي البنك الدولي.

وممّا يثير القلق أكثر، تركيز القطاع المعنيّ بالهويات على النظُم الباهظة الثمن والمتطوّرة، لا سيّما وأنّ البنية التحتية في البلد وقدراته لا تضاهيها تطوّرًا. يشرح موظّف البنك الدولي ما يلي:

"تركّز بعض الحكومات على تكنولوجيا نظام الهوية نفسه بدلاً من الغاية منه وأنواع الخدمات أو المعاملات التي سيسهّل وصول المواطن إليها. وفي حين تشكّل البطاقات الذكية مثلاً الحلّ الأنسب في بعض الحالات، فهي في حالات أخرى لن تكون بالضرورة استثمارًا عظيمًا يتناسب مع كلّ سياق وغاية. غالبًا ما يستدعي استخدام البطاقات الذكية الحصول على أجهزةٍ لقراءتها في مراكز الخدمات، وإذا كان الهدف استخدامها للتصديق على المعاملات أو ولوج الأفراد إلى خدمات الحكومة الإلكترونية بواسطة رقمٍ سري أو بيومتري، لن يكون ذلك ممكنًا في الكثير من البلدان النامية حيث لا تتوفّر هذه الأجهزة في كلّ مكان ولا يملك جميع المواطنين الحواسيب في المنزل" [112].

> "تطرح الأزمة الاقتصادية في لبنان السؤال حول من سيغطّي تكاليف نظُم الهوية الرقمية أو البيومترية، وما هي التبعات المالية لها."

منذ صدور هذه التقديرات الخاصة بالبطاقة الانتخابية البيومترية، تدهور الوضع الاقتصادي في لبنان بشكلٍ ملحوظ. وعلى ضوء ذلك، تطرح الأزمة الاقتصادية في لبنان السؤال حول من سيغطّي تكاليف نظُم الهوية الرقمية أو البيومترية، وما هي التبعات المالية لها.

في العام 2009، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى ما يلي:

"تتخطّى تكلفة بعض العمليات للناخب الواحد تلك المترتّبة عن عملياتٍ أخرى؛ وقد اختار بعض أفقر البلدان في العالم عمليات وتكنولوجيات انتخابية أكثر كلفةً. [...] يساورني القلق إزاء التقنيات والنظُم التي قد تؤدي بدولةٍ إلى الاعتماد ماليًا على جهاتٍ مانحة،

105 المعهد الديمقراطي الوطني، *الانتخابات النيابية اللبنانية 2018: التقرير النهائي*، *21*.

106 رشا يونس، "ما تعاقبوني لأني أنا هيك: التمييز البنيوي ضد النساء الترانس في لبنان"، منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، 3 أيلول/سبتمبر 2019، hhttps://www.hrw.org/ar/report/2019/09/03/333179

107 فرينـدا بنداري، *الهوية الحاكمة: استخدام الهوية الرقمية لتقديم الرعاية الاجتماعية*، (المركز المخصَّص للإنترنت وللمجتمع في الهند، تموز/يوليو 2020) https://digitalid.design/evaluation-framework-case-studies/welfare.html و"الإقصاء والهوية: الحياة من دون بطاقة هوية"، مؤسسة الخصوصية الدولية الخيرية (Privacy International)، 14 كانون الثاني/ديسمبر 2018، https://privacyinternational.org/long-read/2544/exclusion-and-identity-life-without-id

108 مرسي، "الهويات البيومترية: مشروع طموح يسابق الوقت".

109 عُبيد، "استمرار الانقسام حول بطاقات الانتخاب البيومترية".

110 مقابلة مع موظّف في البنك الدولي، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

111 المصدر نفسه.

112 المصدر نفسه.

أو الاعتماد تكنولوجيًا على بائعين محدّدين، لفترات طويلة، من أجل إجراء انتخاباتها"[113].

يصعب إيجاد بيانات حول تكاليف المشاريع البيومترية الحالية في لبنان، كما ويصعب فهم مَن يموّلها. (كما ورد سابقًا، موّلت السعودية جوازات السفر البيومترية في العام 2015[114]، وقدّمت حكومة الولايات المتحدة دعمًا ماليًا لقوى الأمن الداخلي اللبناني بقيمة 11 مليون دولار لتحديث النظام المعلوماتي وقاعدة البيانات البيومترية[115] - وهما مثلان نادران عن توفُّر معلوماتٍ علنية حول تمويلٍ مالي ما). ما يعني بالتالي أنّ الهوية البيومترية، بل أيّ نوعٍ من التحديثات المرتبطة بالهوية الرقمية، ستُموَّل من جهاتٍ مانحة دولية.

تجاوز الغرض الأساسي

قرار مجلس الوزراء بتحويل "بطاقات الاقتراع الإلكترونية الممغنطة" إلى هوياتٍ بيومترية، وربطها بعددٍ من الخدمات الاجتماعية الإدارية الأخرى، يثير بعض المخاوف المتعلّقة باستخدام المعلومات الشخصية المجمّعة، لغاياتٍ تتخطّى نطاقها الأساسي، وهي ظاهرةٌ تُعرف بعبارة تجاوز الغرض الأساسي، حيث يمكن لـ"المديرية العامة للأحوال الشخصية" مثلاً أن تسمح للأجهزة الأمنية بالوصول إلى البيانات وتعريض المجموعات الضعيفة للخطر.

> "وإذا طُبّق مشروع الهوية الرقمية أو البيومترية كجزءٍ من التحضير لقاعدة البيانات الخاصّة ببرنامج شبكة الأمان الاجتماعي، ينبغي التأكيد على أنّ الغاية من قاعدة البيانات هذه ومن الهوية المرتبطة بها محدودة ومحدَّدة."

صدر تقريرٌ إخباري خلال الفترة نفسها التي أُعلن فيها عن اعتماد الهويات البيومترية في الانتخابات، يعلِم المشاهدين بأنّ الهوية البيومترية، خلافًا "للبطاقة الإلكترونية الممغنطة" التي لن تُستعمل إلاّ مرةً واحدة خلال الانتخابات، ستُستخدم للحصول على الخدمات الحكومية، وليس فقط في الانتخابات، مثل دفعات الضمان الاجتماعي، والشؤون الخاصة بالأحوال الشخصية، وحتّى عبور الحدود بواسطة البوابة الإلكترونية، في يومٍ من الأيام[116]. تشير شركة "إنكريبت" إلى أنّ بطاقات الانتخاب البيومترية ليست إلزاميةً وفقًا للتشريعات الدولية، على عكس جوازات السفر، وأنّ الاستثمار في نظامٍ معقّد ومُكلف للاستخدام الواحد خلال الانتخابات يشكّل هدرًا للموارد. لذلك، "يُستحسن إعادة توجيه الاستثمار نحو إصدار هويةٍ بيومترية جديدة، يمكن استعمالها لإنجاز الإجراءات الحكومية"[117]. وعليه، فإنّ توسيع نطاق صلاحيات "بطاقة الاقتراع الإلكترونية الممغنطة" وتحويلها إلى هويةٍ بيومترية، وربطها بخدماتٍ إضافية، يهدّد الدمج المدني والخصوصية.

تعمل بعض الوزارات فعليًا على إنجاز الهوية البيومترية المتعدّدة الاستعمالات. ففي 19 نيسان/أبريل 2018، "وافق مجلس الوزراء على بندٍ يخصّ وزارة الشؤون الاجتماعية في ما يتعلّق بالبطاقة البيومترية في مراكز الخدمات الاجتماعية"[118]، وذلك بحسب وزير الشؤون الاجتماعي السابق، بيار أبو عاصي. كما أنّ البنك الدولي كان أيضًا يعمل على مشروعٍ خاص بالاقتصاد الرقمي من أجل لبنان، يسمح للناس بالوصول إلى الخدمات الاجتماعية ودفع ثمنها إلكترونيًا[119]. حظي هذا المشروع بأصداء إيجابية حيث لقي اهتمامًا وموافقة ملحوظَيْن من جهاتٍ مثل وزارة الداخلية ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الذي اجتمع مع البنك الدولي في أيلول/سبتمبر 2019، قبل اندلاع التظاهرات في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وذلك لأن وزارة الداخلية هي السلطة المسؤولة عن سجلّات الأحوال الشخصية وقواعد البيانات الخاصّة بالانتخابات، وجوازات السفر، والهوية الوطنية، ورخص القيادة. ولكن، توقّف مشروع الاقتصاد الرقمي حاليًا بسبب الأزمة الاقتصادية في لبنان والتغييرات الحكومية، وجائحة كوفيد19-.

وبدلًا من ذلك، يخطّط البنك الدولي لتنفيذ مشروع "شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ" الذي يشمل تطوير سجلّ اجتماعي وطني لإدارة البيانات. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلن رئيس الجمهورية اللبنانية، ميشال عون، أنّ لبنان يجري مفاوضات مع البنك الدولي بشأن قرض قيمته 246 مليون دولار أميركي استجابةً للأزمة

113 الأمم المتحدة، *تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إقامة الديمقراطية*، (تقرير الأمين العام، 14 آب/أغسطس 2009)،13، https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/64/304&Lang=A

114 عالية، "ربحت شركة إنكريبت المناقصة الخاصة بجوازات السفر البيومترية".

115 "مشروع جديد خاصّ بالنظم البيومترية مموَّل من الحكومة الأميركية"، سفارة الولايات المتحدة في لبنان.

116 حجل، "تقرير: كيف تيسّر الهوية البيومترية العملية الانتخابية؟"

117 مقابلة مع عضو فريق القيادة في شركة إنكريبت، 15 حزيران/يونيو 2020.

118 "موافقة مجلس الوزراء على ساعات العمل في القطاع العام"، *وكالة الأنباء الوطنية*، 19 نيسان/أبريل 2018، http://nna-leb.gov.lb/en/show-news/90238/Cabinet-approves-public-sector-working-hours

119 مقابلة مع موظّف في البنك الدولي، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

الاقتصاديـة، وهـو قـرض مخصَّص لتمويل شـبكة الأمـان الاجتماعي في حـالات الطـوارئ[120]. يتمثّـل أحـد الأجـزاء الأساسـية من هذا المشـروع المرتقب في إنشاء بنية تحتية، بما في ذلك إنشاء سجلّ اجتماعي موثوق. ويُرجَّح أنّ القوة الدافعة للهوية البيومترية في المسـتقبل اللبناني القريب سـتتمثّل ببرامج شـبكة الأمان الاجتماعي بدلاً من الانتخابات. وإذا طُبّق مشـروع الهوية الرقمية أو البيومترية كجزءٍ مـن التحضير لقاعدة البيانات الخاصّة ببرنامج شـبكة الأمـان الاجتماعي، ينبغي التأكيـد على أنّ الغاية من قاعدة البيانات هذه ومن الهوية المرتبطة بها محدودة ومحدَّدة.

المركزية والكفاءة

يقـول مناصرو الهوية الرقمية إنّها تزيد من كفاءة تقديم الخدمات بحيث تسـمح للحكومات بتحديـد الخدمـات وتقديمها بشـكل أفضل إلى من يجب أن يتلقّاها.

وفي مـا يخصّ كفـاءة تقديم للخدمـات، غالبًا ما تتمحـور رؤية مناصري الهويـة الرقمية حـول إقامة نظام مركزي، تُسـتخدم فيـه الهوية الرقمية لخدمات متعدّدة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يريح المواطنين ويخفّف مـن تعاملهم مـع البيروقراطية. أمّا الناقدون فيـرون أنّ المركزية لا تؤدّي بالضـرورة إلى زيادة الكفاءة وتخفيـض البيروقراطية، وأنّ هذه الرؤية تبدو غيـر واقعيـة حاليًا في لبنـان. فهـذا النوع مـن تقديم الخدمات الشـامل يتطلّب التعاون والتنسـيق بين الوزارات، الأمر الذي يبدو غير مرجَّحًا نظرًا إلى المشـهد السـياسي اللبنـاني المتزعزع والتغييـرات الحديثـة المتكرّرة في الـوزراء. خلال السـنوات العشـرين الماضية، حاول مكتـب وزير الدولة لشـؤون التنمية الإدارية تحديث الحكومـة، ولكنّه واجه تحديات متتالية، بما فيها مقاومة التغيير، ورفض تشـارك المعلومات، وعدم توافق النظم والعمليات[121]. كما أنّ التخفيضات الكبيرة في ميزانية الوزارات لعام 2020، وخصوصًـا توقُّف "برنامج الأمم المتحدة الإنمـائي" عن تمويل وحداتٍ في الوزارات الحكومية مثل مكتب وزير الدولة لشـؤون التنمية الإدارية[122]، تشكّل عراقيـل إضافيـة أمـام تطبيـق النـوع المطلـوب مـن النظـم وهيكلة البيانات.

واجهـت قواعـد البيانـات المتعلّقـة بتقديم الخدمـات الحكوميـة عدّة مشـاكل، إذ أشـار موظفو البنك الدولي في مقابلة معهـم إلى أنّ "النظُم الحالية تجعل عملية التحقّق الرقمي من هوية الأشخاص، أو مواصفات معيّنـة لهم، أو المصادقة عليها، مهمّة صعبة، لأنّ السـجل المدني ليس رقميًـا، ونظام الهويـة الوطنية مغلق ولا يمكن الوصول إليه. بالإضافة إلى ذلـك، لا تتوفّـر بنية تحتية رقمية على المسـتوى الوطـني لمصادقة هويّة الأشـخاص بشـكل آمن، سـواء كان ذلك عبر بطاقة الهويـة الوطنية أو أي وسـيلة أخـرى"[123]. في محاولـة لمعالجـة هـذه المشـكلة، قام مشـروع "شـبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ" التابع للبنك الدولي (والتي تبلغ قيمتها 246 مليون دولار أمريكي) بإناطة مهمة الإشـراف على قاعدة البيانات إلى اللجنة المشـتركة بين الوزارات المعنيّة بالشؤون الاجتماعية، وهي لجنـة أُنشِـئَت مؤخرًا. كمـا وكلّف وحدة الإدارة المركزية في رئاسـة مجلـس الوزراء باسـتضافة قاعـدة البيانـات، ووزارة الشـؤون الاجتماعية بـ"التنفيـذ الفـني". غيـر أنّه ليس من الواضـح ما إذا كانت قاعـدة البيانات ستكون مركزية بالكامل[124].

بالإضافـة إلى ذلـك، تبـرز مشـاكل شـائعة مرتبطـة بتوزيـع المسـاعدات الاجتماعية في لبنان، الأمر الذي قد يجعل خطّة البنك الدولي غير فعالة. وقـد بيّنـت الانتقادات عـلى اسـتجابة الحكومـة للجائحة وانفجـار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسـطس ذلك. فوفقًا إلى تقرير حديث أصدرته "سـايرن أناليتكـس" (Siren Analytics)، أثار توزيع المسـاعدات من قبل الحكومة اللبنانيـة في العـام 2020 "مخاوف متعلّقة بالشـفافية والحيـاد والكفاءة في عمليّة توزيع المسـاعدات، مما شـوّه المصداقية العامّة للاسـتجابة التي تقودها الدولة،"[125] – غير أنّه ليس من الواضح ما إذا كان تنفيذ نظام الهوية الرقمية سـيؤدّي إلى معالجة هذه المخاوف. وجد التّقرير تناقضًا في أعداد العائلات المحتاجة لدى الوزارات المختلفة، والتي اسـتخدمت في بعـض الحالات بيانات قديمة. وسـلّط التّقرير الضـوء أيضًا على التحيّز وغياب الحياد والمخاوف بشـأن خصوصية البيانات في التقييمات وتوزيع المسـاعدات[126]. ولا بـدّ مـن ذكر هذه المشـاكل، على الرّغـم من دخول "سـايرن أناليتكس" في شـراكة مـع هيئة رقابيّـة حكوميـة، هي "التفتيش

120 "تحشد فرنسا والأمم المتحدة جهودهما لمساعدة لبنان، ويدعوان إلى الإصلاح السياسي"، ذو دايلي ستار، 3 كانون الأول/ديسمبر 2020، https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2020/Dec-03/514978-france-and-un-rally-aid-for-lebanon-urge-political-reforms.ashx

121 نجيـب قربـان، "إنجازات مكتب وزير الدولة لشـؤون التنمية الإدارية في مجال تكنولوجيـا المعلومات والاتّصالات"، *المؤتمر الوطني الأول للحكومة الرقمية*، السـراي الكبير، بيروت، 4 و5 أيّار/مايو 2017.

122 مقابلة مع موظف في البنك الدولي، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

123 المرجع نفسه.

124 البنك الدولي، وثيقة معلومات المشروع، المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد- 19 في لبنان

125 سـايرن أناليتكـس (Siren Analytics)، "تقييـم توزيـع المسـاعدات في لبنـان، تشـرين الثّاني/نوفبـر 2020، 8، https://www.sirenanalytics.com/files/Aid-Distribution-November-2020.pdf?id=100

126 المرجع نفسه.

المركـزي"، بغيـة إطلاق "منصـة البلديـات المشـتركة للتقييم والتنسـيق والمتابعـة" (IMPACT) الـتي تجمـع البيانـات مـن البلديـات والـوزارات المحليـة – التي لديها مصلحة خاصّة بتعزيـز المنصّة في أنظمة البيانات الحالية - لتبسيط عمليّة تقديم الخدمات. قد يساعد إدخال نظام الهوية الرقميّة في التخفيف من بعض أوجه القصور في تقديم الخدمات، ولكن من المرجّح أن تستمرّ مشاكل الشفافية وخصوصية البيانات القائمة منذ فترة طويلة، ممّا يعرض بيانات الأشخاص الحسّاسة إلى خطر أكبر.

الخصوصية

تشـكّل خصوصية بيانات الأفـراد وأمنها الخطران الرئيسـيان لنظُم الهوية الرقمية والبيومترية، وفقًا لأحد كبار المسؤولين في شركة "إنكريبت":

> *"يكمـن الخطـر الرئيسي في حماية الخصوصيـة، فعندما نتعامل اليوم مع نظام تعريفي أو أيّ نظام آخر يخزّن البيانات الشخصية، تصبح المسـائل المتعلّقة بالخصوصية هاجسًا رئيسـيًا، من دون أن يرتبـط ذلـك بالمقاييـس البيومتريـة بالتحديـد، برأيـي، بـل بأيّة معلومات شخصية إجمالاً"*[127].

تسـهّل الهويـة الرقميـة، بصفتهـا أداة يمكـن اسـتخدامها لخدمـاتٍ متعـدّدة، الطريـق أمام عمليات التتبُّع والمراقبـة، وهي عمليات عرضة أكثر للهجمات السـيبرانية، متعدّيةً على حقوقٍ مثل حرية التعبير والحق في الخصوصية. ووفقًا لمنظمة "أكسـس ناو" (AccessNow) غير الربحية العاملة في مجال الحقوق الرقمية:

> *"تتفاقـم المشـكلة في البلـدان الـتي تغيـب فيهـا الأطـر الشـاملة المنظِّمة لمسـألتَيّ الخصوصية والمراقبة، والـتي تبرز فيها معايير مؤسسـاتية مشـبوهة، ضعـف في الإنفـاذ المسـتقلّ. فـفي هذه البلدان، تدفـع المحفّزات المالية بالحكومات والشـركات الخاصة إلى تأخيـر عملية وضـع المعاييـر لحماية الخصوصيـة والبيانات، وإلى تمييعهـا، واضعـةً النـاس أمـام برامـج هويـة رقميـة محفوفـة بالمخاطر"* [128].

بالإضافـة إلى ذلـك، تنتمـي البيانات البيومتريـة إلى فئة أكثـر خطورة من المعلومـات الشـخصية، لأنّ المعرّفـات البيومتريـة غيـر قابلـة للتغييـر، فبصمات الأصابع وقزحية العين لا يمكن تغييرها في حال اختُرق النظام أو سُـرِّبت البيانات. وبالتالي، تشكِّل البيانات البيومترية خطرًا أمنيًا مرتفعًا، إذ لا يمكـن تعويـض الضرر الناتج عن التسـريبات والخروقـات الأمنية، ما يصعِّب إمكانية إعادة صون حرمة نظم الهوية البيومترية [129].

يؤكّـد معظم ناقدي نظُم الهوية الوطنيـة الرقمية أنّ أحد أكبر المخاطر الـتي قد تطال خصوصيـة البيانات وأمنها هي مركزيـة الكميات الضخمة مـن البيانـات الشـخصية الحسّاسـة الـتي سـبق وذكرناها. فحيـن تجمع الحكومـات هـذه المعلومـات وتخزّنها في قاعـدة بيانات مركزيـة، فإنّها تسـهّل بذلـك مشـاركة البيانـات الحسّاسـة بيـن أطـراف ثالثـة، وبالتـالي، استخدامها لمراقبة المواطنين وتتبُّعهم.

مـن جهةٍ أخرى، تسـاهم لامركزية قواعـد بيانات السـجلاّت في لبنان في إضعـاف عمليـة الإشـراف عليها، ويمكـن أن تؤدي إلى بـروز نقاط ضعف أمنيـة وتهديـد خصوصيـة الأفـراد. يوضح موظّفـو شـركة "إنكريبت" أنّ الجهـات التي تـزوّد أنظمة الهويـة الرقميـة، مثل شـركتهم، لا تجمع أيّ بيانات بنفسـها بل توفّر الأدوات لعملائها مـن الحكومات لحماية بيانات المواطنيـن[130]. ومـن ثـمّ، فـإنّ كلّ وزارة أو جهـاز أمـني يجمـع البيانـات الشـخصية الحسّاسـة هذه، يخزّن البيانات لديه. وقد يـؤدي غياب الأطر القانونية والتقنية الواضحة إلى إمكانية مشـاركة البيانات وتسـريبها، وإلى تعريضها للهجمات السـيبرانية والمراقبة. وبالتالي، يتبيّن في هذا الجزء أنّ الحكومة اللبنانية غير قادرة على حماية بيانات الأشخاص بصورة كافية.

مشاركة البيانات

ليس واضحًا إلى أيّ حدٍّ تشـارك الحكومة البيانات مع الوزارات أو الأجهزة الأخـرى، أو تتلقّاهـا مـن تلـك العاملة في مجـال المسـاعدات. في العام 2014، برزت مخاوف بأنّ مسوحات قزحية العين التي تجمعها "مفوضية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين" خلال عملية التسجيل تُشارَك مع وزارة الشـؤون الاجتماعيـة. صـرّح وزيـر الشـؤون الاجتماعية في ذلـك الحين، رشـيد درباس، أنّ الوزارة تملك مسوحات قزحية العين الخاصّة باللاجئين السـوريين بين سـجلاّتها، ليوضـح لاحقًـا "أنّ الحكومة قـد لا تملك هذه البيانات البيومترية حاليًا، ولكنّها تعمل مع "مفوضية اللاجئين" على وضع نظامٍ لتسـليم البيانات إلى الأمن العام"[131]. سـأل بعـد ذلك "لمَ لا تعطينا [مفوضية اللاجئين] هذه البيانـات، فهي تعمل على الأراضي اللبنانية"[132].

---

127 مقابلة مع عضو فريق القيادة في شركة إنكريبت (Inkript)، 15 حزيران/يونيو 2020.

128 حركة "واي آي.دي." (WhyID#) منظمة "أكسس ناو" (Access Now).

129 المرجع نفسه.

130 مقابلة مع عضو فريق القيادة في شركة إنكريبت (Inkript)، 15 حزيران/يونيو 2020.

131 ايليز كنوتسـن وميريس لوتز، "درباس: لبنان يسـعى للحصول على بيانات اللاجئين البيومترية"، ذو ديلي ستار، 30 أيار/مايو 2014، http://nna-leb.gov.lb/en/show-https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2014/May-30/258268-government-has-refugee-eye-scans-derbas.ashx

132 المرجع نفسه.

ولكنّ موظّفة "مفوضية اللاجئين" رفضوا في ذلك الحين إمكانية مشاركة البيانات مع الحكومة[133]. وفي حين لم تحصل أيّ مشاركة مثبتة للبيانات البيومترية بين المفوضية والهيئات الحكومية، يبيّن هذا المثال عدم احترام خصوصية البيانات، خصوصًا من قِبَل وزارة الشؤون الاجتماعية (التي تقود عمليّة تنفيذ برامج شبكات الأمان الاجتماعي التي يُرَجّح إدخال الهوية الرقمية فيها في المستقبل القريب).

تسريب البيانات ومشاكل الإدارة

واجهت الحكومة اللبنانية عددًا من المشاكل في سعيها لحماية البيانات الشخصية على مرّ السنين، بما في ذلك البيانات المتعلّقة بالانتخابات. خلال الانتخابات النيابية في العام 2018، نشرت سفارتا لبنان في هولندا والإمارات العربية المتحدة صفحات لجداول "إكسل" (Excel) تحتوي على سجلاّت جميع الناخبين المسجّلين في هذين البلدَيْن[134]. ضمّت المعلومات الشخصية الواردة في هذه الجداول المتداولة في كلٍّ من الإمارات العربية المتحدة وهولندا الاسم الكامل للناخب، واسم الوالدَيْن، والنوع الاجتماعي، وتاريخ الولادة، والدين، والوضع العائلي، والعنوان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، قام موقع "ليبانون دياسبورا فوت" (Lebanon Diaspora Vote)، الذي استُخدم لتسجيل الناخبين في الخارج، بتتبُّع ملفّات تعريف الارتباط (cookies) الخاصّة بالمستخدمين من دون الحصول على موافقتهم. وبالتالي، يظهر هذان المثلان عدم كفاءة الحكومة اللبنانية في تعاملها مع معلومات الناخبين الحسّاسة وعدم احترامها لخصوصيّة البيانات. وسيؤدّي إدخال النظام البيومتري إلى زيادة المخاطر على المواطنين من خلال إضافته للمزيد من المعرّفات الشخصية.

في العام 2017، تمكّن صحافيون من قناة "الجديد" التلفزيونية من الوصول إلى بيانات شخصية مسرَّبة تخصّ جميع المواطنين والسكّان الذين يملكون سيارات في لبنان. كانت البيانات "غير مشفَّرة وغير محميّة"[135]، ما يشير إلى أنّ البيانات الشخصية غير مخزّنة بطريقة آمنة لدى "هيئة إدارة السير والآليات والمركبات". تُسرَّب بيانات تسجيل المركبات سنويًا، بما فيه "البيانات الشخصية والخاصّة بصاحب المركبة، من اسمه الكامل، ومكان وتاريخ ولادته، ورقم التسجيل، إلى مكان السكن، ورقم الخليوي والهاتف المنزلي"[136]. كلّ ذلك يثير القلق، لأنّه يمكن ربط بيانات تسجيل المركبات بسهولة ببيانات رخص القيادة وغيرها من قواعد البيانات التي تخزّن البيانات البيومترية.

انتهاكات الأمن السيبراني

ثمّة أمثلة إضافية، ولكن هذه المرّة عن انتهاكات الأمن السيبراني. خلال حلقة نقاش في "الجامعة الأميركية في بيروت" في العام 2019، أعطى الرائد مارك صوّان، من "مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية" في "قوى الأمن الداخلي"، مثالاً عن الهجوم السيبراني خلال عامَيْ 2017 و2018، حيث تمّ اختراق 80 موقع إلكتروني حكومي على الأقل. ولم يُكشف ما إذا تعرّضت بيانات المواطنين للاختراق في هذا الهجوم أو غيره.

في العام 2018، كشف باحثون عن حملة تجسُّس سيبراني تُدعى "السنّور الأسود" (Dark Caracal) مصدرها مبنى "الأمن العام اللبناني"، استهدفت عناصر عسكرية، وشركات، وعاملين في المجال الطبي، وناشطين، وصحفيين، ومحامين، على صعيد لبنان و20 دولة أخرى[137]. واكتشف الباحثون كميات ضخمة من البيانات المسروقة بحجم 80 جيجابيت، مخزّنة على خادم مفتوح وغير آمن، وما إن وصلوا إليها، استطاعوا أن يتصفّحوها من دون الحاجة إلى اختراقها[138].

المخاوف المتعلّقة بالهويّة الرقميّة والبيومتريّة

هذه الأمثلة عن الخروقات الأمنية الواسعة النطاق، وحالات تسريب البيانات، والسيرفرات غير الآمنة، ومراقبة المواطنين، كلّها أمور تثير القلق عندما نفكّر بمدى حساسية هذه البيانات الشخصية والبيومترية وبعدم قابليتها للتغيير. وما يزيد الطين بِلَّة، أنّنا لا نعلم كيف تخزّن الوزارات والأجهزة الأمنية هذه البيانات الشخصية الحسّاسة التي تجمعها، وما هي السياسات التي تنظّمها، مثل من يحقّ له الولوج إليها. وبالتالي، فإنّ وضع سياسات واضحة لإدارة البيانات وتطبيقها فعليًا، يساعد في الحدّ من مخاطر مشاركة البيانات أو تسريبها أو خرقها أمنيًّا من قبل جهات خبيثة.

---

133 المرجع نفسه.

134 "السفارات اللبنانية تنشر البيانات الشخصية للناخبين المسجّلين في الخارج"، سمكس، 6 نيسان/أبريل 2018. https://smex.org/lebanese-embassies-expose-the-personal-data-of-registered-voters-living-abroad/

135 برجس ومهدي، بناء الثقة، 15.

136 المرجع نفسه.

137 شركة لوكاوت (Lookout) ومؤسسة الجبهة الإلكترونية (EFF)، *السنّور الأسود: التجسُّس السيبراني على مستوى عالمي*، 18 كانون الثاني/يناير 2018، https://info.lookout.com/rs/051-ESQ-475/images/Lookout_Dark-Caracal_srr_20180118_us_v.1.0.pdf

138 كافيه واديل، "من يبيع خدمات اختراق سيبراني إلى الحكومات؟" مجلة ذي أتلانتيك (The Atlantic)، 19 كانون الثاني/يناير 2018، https://www.theatlantic.com/technology/archive/2018/01/lebanon-hacking-subscription/551009

يُضاف إلى ذلك موقف شركات القطاع الخاص التي توفّر هذه التكنولوجيات البيومترية، والتي تميل إلى إعتاق نفسها من أيّ مسؤوليات متعلّقة بخصوصية بيانات المواطنين والسكان وأمنها. أوضحت الشركات التي أجرينا معها مقابلات أنّ دورها لا يتخطّى توفير التكنولوجيا والأدوات، مشيرة إلى أنّ الحكومة أو المنظمة العاملة في المجال الإنساني هي المسؤولة عن هذه البيانات. تزعم إيفا ماوبري، مديرة التسويق في شركة "أيريسغارد" التي توفّر تكنولوجيا مسح قزحية العين لـ"مفوضية اللاجئين" في لبنان، أنّ "ما من مخاطر ترتبط بهذه العملية في لبنان بما أنّ البيانات غير مخزّنة داخل البلد إطلاقًا، إذ أنّ المفوضية تدير نُظُمها وتقوم بصيانتها من خارج المنطقة، ما يبعد أيّ إمكانية لتعرُّض بياناتها للاختراق وإلحاق الضرر بها"[139]. لم نستطع الحصول على تعليق من "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، ولكن يبقى واقع الحال أنّ جمع هذا الكمّ الهائل من البيانات لا يخلو من المخاطر؛ ومن الأمثلة على ذلك ما سبق وناقشناه حول طلب وزارة الشؤون الاجتماعية من "مفوضية اللاجئين" مشاركتها البيانات التي جمعتها في العام 2014.

139 مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع ايفا ماوبري (Eva Mowbray) من شركة أيريسغارد، 10 حزيران/يونيو 2020.

اليمن: الانتخابات البيومترية، والجهات الفاعلة الدولية، والمخاطر المتعلّقة بالبيانات

يوفّر اليمن مثالاً عن قيام الشركات التابعة للجهات المانحة المتعدّدة الجنسيات بتطبيق نظام هويّة بيومتريّة للانتخابات بملايين الدولارات وفق معايير للخصوصية مثيرة للشكوك وسط غياب الضمانات الكافية.

كان من المُفترض أن يطلق اليمن سجلّ الناخبين البيومتري قبل موعد انتخابات عام 2014 بتمويلٍ من السويد والسعودية والولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة والدنمارك واليابان وتركيا والاتحاد الأوروبي، وبدعمٍ من "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" و"المؤسسة الدولية للنظُم الانتخابية" (IFES)[140]. في عام 2013، دُعيَت ثلاث شركات من بلجيكا وفرنسا وهولندا لتقديم عرض عن تكنولوجياتها[141]، قبل أن يصدر في تقرير "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" أنّ عمليات اختبار النظام أُجريَت في مدرستَيْن للتعليم الابتدائي في صنعاء، حيث "شارك أكثر من 100 فتى و100 فتاة في تمارين المحاكاة بغية اختبار المعدّات على أرض الواقع"[142]. ولكن، من المستغرب اختبار نظام الهوية البيومتريّة على الأطفال الذين لا يستطيعون الاقتراع ولن يكونوا من ضمن الأشخاص الذين سيُسجَّلون فعليًا؛ ولا يعكسون القاعدة الناخبة بدقّة. وما يثير القلق أكثر أنّ محاكاة تسجيل التلامذة في المرحلة الابتدائية استلزم تجميع البيانات البيومترية كبصمات وصور من وجوه قاصرين. بالإضافة إلى ذلك، لا يذكر تقرير "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" ما إذا تمّ الحصول على موافقة هؤلاء الأطفال وأهاليهم، وكيفية حصولهم عليها، قبل تنفيذ الاختبار، ولم يوضح ما كان مصير البيانات البيومترية عقب الاختبار: هل مُحيَت، أو هل احتفظت الشركات الخاصة بالبيانات الشخصية الخاصّة بمئتَيْ طفل؟ وفي حال احتُفظ بهذه البيانات، كيف استُخدمت منذ ذلك الحين؟

من المحتمل أنّ إحدى الشركات الثلاث التي أجرت هذا الاختبار هي "جيمالتو" (Gemalto)، الشركة الفرنسية الهولندية المسؤولة أيضًا عن جوازات السفر اللبنانية البيومترية، كونها اختيرت في أواخر حزيران/يونيو 2013 لشراء معدّات تسجيل الناخبين بيومتريًا وتقديم الدعم التقني الخاص بها[143]. في العام 2014، أعلنت الشركة الأميركية "إم تو سيس" (M2SYS) أنّ برنامجها قد اختير كمنصة اقتراع بيومترية في اليمن، بتمويلٍ من "الوكالة الأميركية للتنمية الدولية" (USAID)[144]، من دون أن يتّضح ما إذا كان ذلك تكملة لنظام "جيمالتو" أو استبدالاً له. في أيار/مايو 2014، أُطلق البرنامج النموذجي لما كان يُفترض أن يكون أول نظام بيومتري لتسجيل الناخبين على نطاق واسع في المنطقة[145]، ولكن تأجّلت انتخابات اليمن في تلك السنة بسبب العنف، وما زالت قيد التعليق. وحتّى أثناء مرحلة الاختبار، تُظهر حالة الهويّة البيومتريّة للانتخابات في اليمن عدم احترام الجهات المانحة الدولية وشركات القطاع الخاص للخصوصية، وهو أمر يثير الاستهجان خصوصًا وأنّه يشمل أشخاصًا قاصرين.

140 "اختبار أداة تسجيل الناخبين البيومتري – مستقبل الانتخابات في اليمن"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، 17 حزيران/يونيو 2013، https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/presscenter/articles/2013/06/17/testing-biometric-voter-registration-kit-the-future-of-elections-in-yemen.html

141 المرجع نفسه.

142 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، *دعم الانتخابات خلال المرحلة الانتقالية (SETP II) – التقرير السنوي عن التقدُّم المُحرَز 2013*، https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/YEM/SETP%20II%20Annual%20Report%202013.pdf

143 المرجع نفسه.

144 "شركة M2SYS للتكنولوجيا تطلق برنامج "تروفوتر" (TrueVoter) للتسجيل البيومتري للناخبين في اليمن"، M2SYS، 19 آب/أغسطس 2014، https://www.m2sys.com/m2sys-deploy-truevoter-yemen-biometric-voter-registration-solution/

145 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "لجنة الانتخابات في اليمن تطلق البرنامج النموذجي للتسجيل البيومتري للناخبين"، موقع ريليف ويب (Reliefweb)، 10 أيار/مايو 2014، https://reliefweb.int/report/yemen/yemens-election-commission-rolls-out-biometric-voter-registration-pilot

الأطر القانونية

تفتقر الأطر القانونية الحالية في لبنان إلى القوة اللازمة لدعم عملية إطلاق الهوية الرقمية والبيومترية بهدف التحقُّق من الهوية أو المصادقة عليها. الإطار الرئيسي لحماية البيانات، أي "قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي"، مليء بالشوائب: يوفّر القانون بعض الرقابة، غير أنّه لا يحمي معلومات الأفراد الشخصية بالشكل الملائم، ويضع الصلاحيات في يد السلطة التنفيذية في الحكومة، وبخاصة وزارة الاقتصاد والتجارة. كذلك، لا يوفّر القانون الضمانات نفسها القائمة في التشريعات الدولية المتعلّقة بحماية البيانات[146]، وما من دليل على أنّه يُطبَّق فعليًا. وفي الوقت عينه، ثمّة مراسيم وقرارات أخرى تهدّد بتهميش المجموعات الضعيفة، مثل اللاجئين والعمّال الأجانب. ولذلك، فإنّ اعتماد هوية رقمية وبيومترية للانتخابات أو للخدمات الاجتماعية، من دون حماية قانونية ملائمة، من شأنه أن يهدّد بيانات الناس الشخصية وأن يهمّش الأفراد الأكثر ضعفًا في المجتمع.

حماية البيانات

نظام حماية البيانات في لبنان، أو بالأحرى عدم وجود نظام لحماية البيانات، لا يحمي بيانات المواطنين والسكان كما يلزم. غالبًا ما تعرّض الأطر القانونية الضعيفة أنظمة الهوية الرقمية إلى التسريب والقرصنة وتعرّض حرمة بيانات الأفراد الشخصية إلى الخطر. فمن دون قوانين صارمة لحماية البيانات مثلاً، أو هيئة مستقلّة لحماية البيانات، تستطيع الأحزاب السياسية أن تستحصل على البيانات المتعلّقة بالانتخابات وأن تطّلع على معلومات حسّاسة، مثل معرفة مَن صوّت لمَن. كما أنّ الطبيعة الإلزامية للعديد من برامج تحديد الهوية البيومترية تعرّض المواطن للخطر في حال أساءت الحكومات، أو الشركات الخاصة المتعاقدة معها، استعمالها.

تشدّد التوجيهات الدولية الصادرة عن "الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول" (GSMA) والبنك الدولي و"منظمة "تحالف الهوية الآمنة" (Secure Identity Alliance) على أهمية إرساء أطر حماية قانونية ملائمة عند اعتماد الهوية البيومترية:

"ينبغي أن تضع البلدان التي تختار اعتماد نظم هوية رقمية أطرًا قانونية وتقنية متينة لحماية البيانات والخصوصية. قد تؤدّي إساءة التعامل مع بيانات المواطنين إلى فقدان الثقة بالحكومة وبتخفيض قيمة النظام، ما يهدّد الإيرادات والكفاءة المكتسبة من التطبيقات الخاصة بالبيانات الشخصية"[147].

> "مواد حماية البيانات في "قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي" بأنّها "غير كافية بعد لتستوفي المعايير العالمية المتعلّقة بحماية البيانات."

لا تزال الأطر القانونية والتقنية الحالية في لبنان المتعلّقة بحماية البيانات والخصوصية ضعيفة. فالإطار القانوني الرئيسي الذي ينظّم شؤون البيانات في لبنان، "قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي" الذي تم اقتراحه في عام 2004 والموافقة عليه في أيلول/سبتمبر 2018، لا يعتمد الممارسات الفضلى المتّبعة حاليًا في قوانين حماية البيانات لأنّه يستند جزئيًا إلى نظام كان قائمًا في فرنسا في العام 2004 – وهو تشريع أوروبي من العام 1995 استُبدل في عام 2016 بـ"اللائحة العامة لحماية البيانات" (GDPR).

وقد وصف البنك الدولي مواد حماية البيانات في "قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي" بأنّها "غير كافية بعد لتستوفي المعايير العالمية المتعلّقة بحماية البيانات"[148].

يوفّر "قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي" من الناحية النظريّة بعض الحماية للبيانات، وبموجبه، يحق للأفراد الذين تُجمع بياناتهم أن يتم إعلامهم بالغاية المعلنة من هذه العملية (المادة 87)، وأن يطّلعوا عليها والاعتراض بشأنها (المادة 86)، وأن يحصلوا على نسخة منها (المادة 99)، وأن يطلبوا تصحيح البيانات الخاطئة أو الناقصة (المادة 101)[149]. كما يُطلب من أولئك الذين يجمعون البيانات أن يشاركوا المعلومات بشأن طبيعة المعالجة مع صاحب البيانات الشخصية (المادة 88) والفترة التي سيتم خلالها الاحتفاظ بهذه البيانات (المادة 90)[150].

146 سمِكس، "القانون الجديد لحماية البيانات في لبنان...ناقص"، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2018، https://smex.org/an-ugly-new-data-protection-law-in-lebanon/

147 الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA) والبنك الدولي وتحالف الهوية الآمنة (Secure Identity Alliance)، *الهوية الرقمية: المبادئ المشتركة لإرساء التعاون بين القطاعَين العام والخاص*، 14.

148 مقابلة مع موظف في البنك الدولي، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

149 قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم 81 والصادر بتاريخ 10 تشرين الأوّل/أكتوبر 2018، https://smex.org/wp-content/uploads/2018/10/E-transaction-law-Lebanon-Official-Gazette-English.pdf

150 المرجع نفسه.

أمّـا مـن الناحيـة العمليّـة، فمـن المرجَّـح ألاّ تنطبـق قوانيـن الحمايـة المحـدودة هذه التي يوفّرها قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشـخصي على نظام هوية رقمية أو بيومترية معتمد حديثًا نظرًا إلى الإعفاءات التي مُنحَت للسلطة التنفيذية وعدم تطبيق القانون.

لا يحـدّد القانـون هيئة مسـتقلة لحمايـة البيانـات، موكلاً هـذه المهمة إلى وزارة الاقتصـاد والتجـارة، مـا يعـني أن هيئـة حمايـة البيانات ليسـت هيئـة رقابيّة مسـتقلة، بل هي جـزء من الحكومة وتتركـز في وزارة واحدة فقط[151]، مما يزيد من مخاطر إسـاءة اسـتخدام السلطة واتخاذ القرارات التعسـفية. وفي ظـل غياب الضوابط والتوازنات، فـإنّ دور حماية البيانات الـذي تؤدّيـه وزارة الاقتصـاد والتجارة يترك بيانات المواطنيـن والسكـان اللبنانيين عرضة للخطر[152].

يشـترط القانـون الحصـول عـلى تصريـح أو ترخيـص لمعالجـة البيانـات الشـخصية، باسـتثناء الحالات الموضحة في المادة 94، ما يمنح مجلس الـوزراء، ووزارة العـدل، ووزارة الاقتصاد والتجارة الحقّ بإعفاء مؤسسـات كاملـة مـن إجراءات التصريـح والترخيص[153]. ووفقًا للخطـط الحالية التي اقترحهـا البنـك الـدولي، سـيتمّ وضع قاعـدة بيانـات السّـجلات الخاصّة بـ"شـبكة الأمـان الاجتماعي في حالات الطوارئ" في وحدة داخل رئاسـة مجلس الوزراء. وبالتالي، تستطيع إحدى هذه الوزارات أن تعفي نفسها، أو أي وزارةٍ أخرى وقع عليها الاختيار للتحكُّم بنظام الهوية الرقمية الجديد، مـن الأحكام الـواردة في القانون – أيّ يمكن أن يعفي مجلس الوزراء مثلًا نفسـه. كما تعطي المـادة 97 لوزارة الدفـاع، ووزارة الداخليـة والبلديات، ووزارة العـدل، ووزارة الصحة، السـلطة لمنح تراخيـص مرتبطة بالبيانات الواقعـة ضمن صلاحياتها. على سـبيل المثـال، تسـتطيع وزارة الدفاع أن تصـدر رخصًا لمعالجة البيانات في حـالات تتعلّق "بأمن الدولة الخارجي والداخلي"، الذي ليس له أي تعريف وارد في القانون. وبالفعل، تسـتطيع الحكومـة أن تزعـم أنّ نظام الهويـة الرقمية المُسـتخدم للمصادقة على الهويـات هـو نظام يتعلّق بأمن الدولة الداخـلي أو الخارجي، رافعةً عنها أي مسؤولية تجاه القانون. علاوةً على ذلك، يحق لوزارة الاقتصاد والتجارة وفقًـا للمـادة 95 من القانـون منح الأطـراف الثالثة القـدرة على الحصول على البيانات الشـخصية التي تسـتطيع بدورها أن تنقلها إلى دول أجنبية. بالنسبة للشركات التي تطبّق النظم البيومترية، ليس المواطنون أو السكان أو اللاجئون أو الأفراد الذين تُجمع بياناتهم هم عملاؤها، بل هي الوزارات الحكوميـة أو الـوكالات الأمنيـة أو الجهـات المانحة للمسـاعدات؛ وهنا تغيب المساءلة الفعلية للشركات الخاصة التي تعمل مع الحكومة.

والأهـم من ذلك، هو عدم إنفاذ "قانون المعامـلات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشـخصي" حـتّى الآن، ولا يُرجَّح أنّه سـيُطبَّق عـلى الهيئات الحكوميـة في جميـع الأحـوال. عندمـا أُقـرّ القانـون في العـام 2018، أفصحـت بعض المصـادر في وزارة الاقتصاد والتجارة لـ"سـمِكس" أنّه لم يُتَّخـذ أيّ إجراء لتطبيق القانون[154]، ومـع التخفيضات التي طالت ميزانية جميع الوزارات، يبدو احتمال إنفاذ القانون وإنشـاء هيئة حقيقية لحماية البيانات ضعيفًا.

يجيـب عضـو فريـق إدارة شـركة "إنكريبـت"، المُطبِّقـة لنظـم الهويـة البيومترية، عندما سُئل عن الأطر القانونية الحالية بالتالي:

> *"القانون وحده لا يكفي، فهو يحتاج إلى مراسيم تطبيقية وقرارات إدارية إضافية لبناء إطار متين يحمي البيانات؛ شيء يشـبه اللائحة العامـة لحمايـة البيانـات، حيـث يسـتطيع النـاس أن يصلـوا إلى بياناتهـم وأن يصحّحونها؛ نظـام قابل للتطبيـق وخاضع للتدقيق في مـا يخـصّ طريقـة إدارتـه للبيانـات الشـخصية الـتي يجب أن تتماشى مع القوانين"*[155].

تشـير هذه النواقـص والعيوب إلى ضرورة أن تسـتبدل الحكومـة القانون الحـالي لحماية البيانات إذا أرادت أن تعتمـد الهوية الانتخابية البيومترية أو الهوية الرقمية الشاملة.

151 ميريم مهنّا، "ملاحظات حول قانون المعاملات الإلكترونية: حرية التعبير تحت رحمة النيابة العامة"، *المفكّرة القانونية (Legal Agenda)*، 31 أيار/مايو 2019، https://smex.org/wp-content/uploads/2018/10/E-transaction-law-Lebanon-Official-Gazette-English.pdf

152 سمِكس، "القانون الجديد لحماية البيانات في لبنان...ناقص".

153 قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم 81

154 سمِكس، "القانون الجديد لحماية البيانات في لبنان...ناقص".

155 مقابلة مع عضو فريق القيادة في شركة إنكريبت (Inkript)، 15 حزيران/يونيو 2020.

تونس: النشاطية المدنية لصَوْن الخصوصية

في تونس، بدء في تونس خلال عامَيْ 2016 و2017 تطوير مشروع قانون لاستبدال بطاقات الهوية بأخرى بيومترية مجهّزة بشريحة. شكّك ناشطو المجتمع المدني بالطبيعة المبهمة لمشروع القانون، بحجّة أنّه يهدّد الحق في الخصوصية الذي يضمنه الدستور، وطرحوا الأسئلة التالية:

- "ما نوع البيانات الشخصية التي ستُخزَّن في الجزء المُشفَّر من بطاقة الهوية الجديدة؟
- أيّ مؤسسة ستكون مسؤولة عن تحديد نوع البيانات التي ستُخزَّن، وفي حال خُزِّنت هذه البيانات فعليًا، فما هي المدّة الزمنية؟ هل من فترة زمنية محدّدة لذلك؟
- هل من إجراءات ينبغي أن تتّبعها السلطات الحكومية للحصول على قاعدة البيانات التي تحوي البيانات الشخصية الخاصة بملايين المواطنين؟
- ما هي التدابير الأمنية التي تحمي قاعدة البيانات هذه؟
- لماذا لا يستدعي القانون إنشاء هيئة مستقلّة للإجابة على هذه الأسئلة؟[156]"

أشار المجتمع المدني إلى الكلفة المرتفعة وغياب الفائدة الفعلية بالنسبة للتونسيين الذين يخاطرون بخصوصيتهم في المقابل. وفي العام 2018، أقنع المجتمع المدني و"الهيئة الوطنية لحماية البيانات" المشرّعين بإجراء تعديلات "تحرص على حماية بيانات المواطنين وحقّهم بمراجعة معلوماتهم الخاصة وتصحيحها، في حال أُقرّ مشروع القانون"[157]. عقب هذه التغييرات، تخلّت وزارة الداخلية عن مشروع القانون المقترح، ويُعتقَد بأنّهم ربما "لم يتمكّنوا من المضي قدمًا في المشروع من دون منح الشركة المجهولة الهوية القدرة على الوصول إلى بيانات المواطنين"[158].

156 وفاء بن حَسين، "النسخة التونسية من نظام آدهار؟ اقرأوا مشروع القانون الخاص بالهوية الجديدة الخطيرة، المُترجم إلى اللغة الإنجليزية"، منظمة أكسس ناو، 30 آب/أغسطس 2017، https://www.accessnow.org/tunisias-aadhaar-read-draft-law-dangerous-new-id-now-english/

157 آمنة سيادي، "الهوية البيومترية مقابل الخصوصية: ربح التونسيون معركة الخصوصية! ولكنهم لم يربحوا الحرب، بعد"، منظمة أكسس ناو، 11 كانون الثاني/يناير 2018، https://www.accessnow.org/biometric-id-vs-privacy-tunisians-stood-privacy-not-yet/

158 سارة بايكر، ماذا يجب البحث عنه في نظم الهوية الرقمية: تصنيف المراحل، (منظمة ذي انجين روم (The Engine Room)، 2019)، 6، https://www.theengineroom.org/wp-content/uploads/2019/10/Digital-ID-Typology-The-Engine-Room-2019.pdf

التمييز

إلى جانب المسائل المتعلّقة بالإطار القانوني لحماية البيانات في لبنان، تبرز مشاكل قانونية أخرى تؤدي إلى حرمان بعض المجموعات الأكثر ضعفًا من حقوقها في حال رُبط نظام الهوية الرقمية بتقديم الخدمات. وحتّى لو كان النظام البيومتري مخصصًا لتقديم الخدمات للمواطنين اللبنانيين فحسب، كما ذكرنا سابقًا، فإنّ خطر تجاوز الغرض الأساسي يبقى حاضرًا دائمًا لدى اعتماد هذه الأنظمة.

على سبيل المثال، في العام 2019 حصل 22% فقط من اللاجئين السوريين في لبنان فوق سنّ الخامسة عشر على إقامة شرعية في البلد، بعدما صعّب "الأمن العام" والحكومة اللبنانية الاستحصال عليها، وذلك وفقاً لـ"تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان" [159]. وبالرغم من أنّ "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" دعمت "الأمن العام" في تطويره لنظام الإقامة (بما فيه "تركيب برنامج شامل للتسجيل البيومتري وإصدار بطاقات إقامة خاصة بكلّ فرد"[160])، ارتفعت نسبة السوريين الذين لا يحملون تصريح إقامة منذ العام 2018 [161]. ويعود السبب في ذلك إلى بعض العوامل مثل كلفة التسجيل، والعبور إلى لبنان بشكلٍ غير رسمي، والتحديات الناتجة عن إيجاد كفيل لبناني [162]. وبالتالي، نظرًا إلى أنّ أقلّ من ربع نسبة اللاجئين السوريين في لبنان يجدّدون تصاريح الإقامة، سيستثنيهم أي نظام مُستخدم للتحقُّق من الهوية البيومترية أو المصادقة عليها.

الأمر نفسه ينطبق على نظام الكفالة القمعي الذي يربط الوضع القانوني للعاملين الأجانب بوضعهم الوظيفي. بموجب قانون العمل، يتم إقصاء العمّال الأجانب من الحماية على الرّغم من امتلاكهم رخصة عمل بيومتريّة، ويُنظّم وضعهم الوظيفي بالتالي من خلال "عقد العمل الموحَّد" الذي لا يوفّر حماية كافية لهم [163]، بخاصّة أنّ العقد يسمح لصاحب العمل بإنهاء العقد لأسباب تعسفية بينما لا يجوز للعمّال إنهاء العقد إلا إذا امتنع صاحب العمل عن دفع أجورهم لمدة ثلاثة أشهر متتالية أو في حال تعرّضوا للإساءة الجسدية أو الجنسية [164]. ولكن، في الحالات التي يتعرّضون فيها للإساءة، يقع عبء الإثبات على عاتقهم، من خلال تقارير طبية من طبيب شرعي أو محاضر تحقيقات الضابطة العدلية أو وزارة العمل. وغالبًا ما تكون هذه العقود باللغة العربية التي لا يجيدها الكثير من العمّال، وبالتالي لا يمكنهم أن يدركوا محدودية الحماية التي يوفّرها لهم هذا العقد [165]. وفي النهاية، السلطة التي يمارسها صاحب العمل على الوضع القانوني للعامل تمنع هذا الأخير من الحصول على أي خدمات مرتبطة بالهوية الرقمية.

يمكن أن يواجه عابرو النوع الاجتماعي أيضًا تمييزًا على مستوى القانون إذا قرّرت الحكومة اعتماد الهوية البيومترية وربطها بالاقتراع أو بالمساعدة الاجتماعية. فالطريقة الوحيدة حاليًا لتغيير النوع الاجتماعي هي من خلال المحاكم، وهي عملية مكلفة ومطوَّلة. علاوةً على ذلك، غالبًا ما ترفض المحاكم تغيير النوع الاجتماعي للفرد إلاّ إذا خضع لجراحة التأكيد الجندري [166]. فإذًا، من دون وسيلة أسهل لتغيير نوعهم الاجتماعي رسميًا، قد يُمنع عابرو النوع الاجتماعي من الاقتراع أو من الحصول على المساعدة الاجتماعية.

وقد تتعرّض مجموعات أخرى للتمييز أيضًا، مثل الفلسطينيين وأفراد مجتمع الميم، خاصّةً إذا ما استمرّ الغموض بتغليف مصير البيانات وطرق معالجتها.

159 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، برنامج الأغذية العالمي، تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان في العام 2019 (VASyR 2019)، 23 كانون الأول/ديسمبر، 2019. https://data2.unhcr.org/en/documents/details/73118

160 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *المستجدات العملانية في لبنان: الربع الثالث، من تموز/يوليو إلى أيلول/سبتمبر 2017*، 2.

161 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، برنامج الأغذية العالمي، تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان في العام 2019 (VASyR 2019).

162 المرجع نفسه، 34.

163 بيان شبكة "عملي، حقوقي" بشأن عقد العمل الموحَّد"، حركة مناهضة العنصرية، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، https://armlebanon.org/content/statement-%E2%80%9Cmy-work-my-rights%E2%80%9D-network-standard-unified-contract

164 منظمة العفو الدولي، *"بيتهم سجني: استغلال عاملات المنازل المهاجرات في لبنان"*، نيسان/أبريل 2019، https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1800222019ARABIC.pdf

165 المرجع نفسه.

166 رشا يونس، "ما تعاقبوني لأني أنا هيك: التمييز البنيوي ضد النساء الترانس في لبنان".

الخاتمة والتوصيات

في مجال التكنولوجيا، وبخاصّة في مجال الهوية الرقمية والبيومترية، يجب أن نسأل: ما الهدف من هذه العملية؟ ما المشكلة التي تحاول الحكومة أن تحلّها بواسطة الهوية الرقمية أو البيومترية؟ هل من طريقة لحلّها؟ ما هي المخاطر، وهل تستحق كل هذا العناء؟

اعتماد الهوية البيومترية في الاقتراع لا يعالج المشاكل الانتخابية التي يعاني منها لبنان حاليًا، وقد تؤدي على الأرجح إلى تفاقم المشاكل القائمة حاليًا. ستسمرّ المعضلات المتعلّقة بالمصادقة على هوية الناخب، وتسجيله، ومكان الاقتراع، حتّى مع الهوية البيومترية، لأنّها تتطلّب إصلاحات سياسية واسعة النطاق. وبحسب ما تبيّنه تجارب بلدان أخرى، فإنّ اعتماد الهويّة البيومترية قد يثير الشّكوك حول نتائج الانتخابات فتنخفض الثّقة بها وبمصداقيّتها. إضافةً إلى ذلك، يرافق اعتماد الهوية البيومترية كلفة مرتفعة لا يُحتمل للبنية التحتية من كهرباء وإنترنت في لبنان أن تتحمّلها. كما يشكّل اقتراح الهوية البيومترية خطرًا متمثّلاً بتجاوز الغرض الرئيسي للهوية الرقمية وقد يدفع بالدولة إلى ربط عدد متزايد من الخدمات بها.

يبدو أنّ نظام الهوية الرقمية سيُربط بالخدمات الاجتماعية في المستقبل القريب على الرغم من الهواجس المحيطة بالبنية التحتية، والموثوقية، والإقصاء، والخصوصية. وما يزيد الطين بِلَّة، فشل الوزارات والهيئات والأجهزة اللبنانية مرّة تلو الأخرى بتوفير الحماية للبيانات الشخصية الخاصّة بالمواطنين والسكان. فما من ضماناتٍ تفيد بأنّ الهوية الرقمية أو البيومترية قادرة على حماية خصوصية الأفراد في ظلّ الأطر القانونية الحالية الضعيفة، وأنّها لن تسهّل تشارك بياناتهم الشخصية بين أجهزة الدولة أو تقديمها لأطراف ثالثة خبيثة.

استنادًا إلى نتائج هذا البحث، نقترح توصيات أساسية للحكومة اللبنانية والمانحين الدوليين حول إمكانية اعتماد أي هوية رقمية أو بيومترية في المستقبل، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالمساعدة الاجتماعية.

التوصيات الخاصّة بالحكومة اللبنانية

1. محاربة التزوير في الانتخابات عبر إصلاح العملية الانتخابية وليس بواسطة الهوية البيومترية

تطبيق نظام الهوية البيومترية أو استخدام بطاقات الاقتراع الإلكترونية الممغنطة لن يعالج المخالفات التي شوهدت في الانتخابات السابقة. لا بل الأسوء من ذلك، يُرجّح أن يؤدّي استخدام الهويّة البيومترية لتسجيل الناخبين مسبقًا والمصادقة على هويتهم في يوم الانتخابات إلى إقصاء بعض الأشخاص، لا سيّما الأشخاص من الفئات المهمّشة. ويمكن أن يؤدي الافتقار إلى البنية التحتية الموثوقة بالإضافة إلى التعقيد التقني للهويّة البيومترية إلى إثارة شكوكٍ حول مصداقية الانتخابات وانخفاض الثقة في نتائجها.

- يجب أن لا تعتمد الحكومة اللبنانيّة الهويّة البيومتريّة في الانتخابات المقبلة.
- بدلًا من ذلك، ينبغي أن تقرّ الحكومة وتنفّذ الإصلاحات المتعلّقة بالعملية الانتخابية التي يوصي بها المجتمع المدني ومراقبو الانتخابات، مثل إنشاء قوائم انتخابية والسّماح للناخبين بالاقتراع من أماكن سكنهم.

2. تعزيز الأطر القانونية

لا توفّر الأطر القانونية الحالية، مثل "قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي"، حماية كافية للبيانات. لذلك ينبغي أن يعمل لبنان على تعزيز هذه الأطر لحماية البيانات والحدّ من التمييز والإقصاء قبل اعتماد أيّ هوية رقمية جديدة، بما في ذلك اعتماد هوية رقمية لبرامج المساعدة الاجتماعية.

- العمل على تحويل القانون الحالي إلى قانون متينٍ بدءًا بإلغاء الأحكام الحالية المتعلّقة بالبيانات في "قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي" واستبدالها بقانون مستقلّ لحماية البيانات يتماشى مع "اللائحة العامة لحماية البيانات" (GDPR) الأوروبية وغيرها من الأطر الدولية المعنية. ونظرًا إلى الثغرات الفادحة في القانون اللبناني الحالي، والعبء المترتّب عن نظامٍ مثل "اللائحة العامة لحماية البيانات"، ولا سيّما في ظلّ الأزمة الاقتصادية الحالية، من المنطقي أن يحذو لبنان حذو بلدان اعتمدت قانونًا مؤقتًا لحماية البيانات، مثل جورجيا وأرمينيا. ولكن، ينبغي أن يُنشأ هذا النظام مع استمرار العمل على تمكينه، وجعله متماشيًا في نهاية المطاف مع معايير "اللائحة العامة لحماية البيانات".
- المطالبة بالمزيد من القرارات الإدارية والمراسيم لإنشاء إطار صلب لحماية البيانات الشخصية، مثل:
  - إنشاء هيئة أو لجنة مستقلّة لحماية البيانات.
  - وضع حدّ للإعفاءات الممنوحة للسلطة التنفيذية، مثل وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الدفاع ووزارة الصحة.
- تبنّي الحكومة لتشريعات وتدابير أخرى مناهضة للتمييز، وإنفاذها لضمان عدم حرمان أي شخص من الخدمات استنادًا إلى هويّته الجندريّة أو وضع إقامته القانوني، وكذلك لضمان وصول الجميع إلى الخدمات بوسائل أخرى غير الهوية الرقمية.

- صياغـة العقود مع الشـركات الخاصة الموكلة بنظـام الهوية الرقمية والبيومترية بشكلٍ يضمن مساءلتها من قِبل المواطنين والأفراد الذين تجمـع بياناتهم، وليس فقط الـوزارات الحكوميـة أو الأجهزة الأمنية. والتأكيـد على فـرض التزامـات على شـركات القطاع الخـاص أكثر من مجرّد توفير الهوية الرقمية والبيومترية لعملائها من الحكومات.

3. الحرص على إنشاء بنية تحتية تقنية ملائمة

ينبغي أن تحرص الحكومة اللبنانية على امتلاكها البنية التحتية المناسـبة لدعـم نظام الهويـة الرقمية المخصَّـص لتقديم الخدمـات الاجتماعية، أي مـا يحتاجه لبنان من تحسـين التغذيـة بالكهرباء والإنترنـت، وكلفتها، على كافّة أراضيه، وليس في بيروت فحسـب، وإلاّ ستؤدي هذه النظم إلى التمييز ضد المجموعات السـكانية الأضعف. كما ينبغي ألاّ تصرّ الجهات المانحـة الدولية عـلى اعتماد أيّ نظُم جديدة ومتطـوّرة تقنيًا قبل توفير الحكومة اللبنانية البنية التحتية التقنية القادرة على إدارة نظامٍ مماثل.

4. زيـادة الشفافيـة حـول عمليـات شـراء الهويـة الرقميـة والبيومترية وتطبيقها

المعلومـات المتوفّـرة للعلـن حـول كيفيـة تخزيـن الحكومـة للبيانـات البيومترية والجهات التي تشـاركها معها، داخل لبنان (أي الوزارات الأخرى والـوكالات الأمنيـة)، ودوليًا (مـن قِبل الشـركات الأمنية) محـدودة جدًا. ويصعـب كذلك العثـور أو الحصـول على معلومـات متعلّقـة بعمليات الشـراء وإبـرام العقـود، ونـادرًا مـا تُعـرف هوية الجهـات الممولّـة لهذه المشـاريع. وبالتـالي، ينبغي اعتماد الشـفافية في هذه الأمـور، خصوصًا وأنّها تساعد في تبيان القيمة مقابل التكلفة ومحاربة الفساد.

- ينبـغي أن تطلـق الحكومـة اللبنانيـة دعـوات عامـة وعلنيـة لتقديـم المقترحـات والمناقصـات وقيمة العقود، وأن تنشـر علنًا المعلومات حـول مصـادر التمويـل نظـرًا إلى الكلفـة المرتفعـة للهويـة الرقميـة وطبيعة البيانات الحسّاسة التي تستطيع هذه الشركات الولوج إليها.

- ينبغي أن تنشـر الحكومة اللبنانية علنًا وبوضوح سياسات الخصوصية لتخزين المعلومات الشـخصية الحسّاسـة حتّى يتمكّن الجمهور من فهـم ماهيـة التزامـات المقـاول تجاه الحكومـة والتزامـات الحكومة تجاه المقاول.

- ينبغي أن تشـارك الحكومة اللبنانية المعلومات حول عملية معالجة البيانـات المتعلّقة بتحديد الهوية (أي كيفية جمع بياناتنا الشـخصية والبيومترية وتخزينها ونشرها ومشاركتها).

- ينبـغي أن تطالب المنظمـات الدولية، التي تسـعى إلى إدخال الهوية الرقميـة ضمـن مشاريعهـا، بتطبيـق الممارسـات الفضلـى في عمـليـات الشـراء وجمـع البيـانـات وتخزينهـا وإدارتها ومشاركتهـا وتأمينهـا وحمايتها.

التوصيات الخاصة بالجهات المانحة الدولية

بالإضافة إلى إلزام الحكومة اللبنانية بالتقيُّد بالتوصيات الواردة في القسـم أعـلاه، يجـب على الجهـات المانحـة الدولية الـتي تقترح اعتمـاد الهوية الرقمية في برنامج "شبكة الأمان الاجتماعي" أو لأيّ غاية أخرى، أن تأخذ في الاعتبار ما يلي:

5. الامتنـاع عن دعم الهويـة البيومترية للغايـات الهادفة إلى محاربة التزوير في الانتخابات في لبنان

ينبـغي أن تصـرّ الجهـات المانحـة الدولية على اعتمـاد لبنـان للتوصيات الصادرة عن المجتمع المدني ومراقبي الانتخابات بشـأن إصلاح العملية الانتخابيـة، بـدلاً من دعم نظـام الهويـة البيومترية كحلٍّ للمشـاكل التي تواجه لبنان خلال الانتخابات.

6. استشارة جميع أصحاب المصلحة بشأن الهوية الرقمية والبيومترية

ينبغي أن تستشير الجهات المانحة الدولية المواطنين والقاطنين في لبنان، بخاصّةٍ أولئك الذين قد يتأثّرون سـلبيًا بالهويـة الرقمية أو البيومترية، مثل المسنّين والأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد مجتمع الميم، والفلسطينيين، والسـوريين والعمّـال الأجانب. كما يجب استشـارة منظمـات المجتمع المدنـي، فمـن المهم جدّا إشـراك جميع أصحـاب المصلحة والإنصات إلى الأشخـاص الذيـن يُعتبـرون "المسـتخـدم النهـائـي" أو المتلـقّي للهوية الرقمية.

يجب على الجهات المانحة الدولية أن:

- تُصدِر تقييمًا للأثر بشـكل علنيّ يُظهِر المخاطر المحتملة قبل اعتماد أيّ هوية رقمية أو بيومترية.

- تستشـير 1) منظمـات المجتمـع المـدني، 2) والأشـخاص الذيـن سـيحصلون على هذه الهويـة، بخاصّةٍ أولئك الذين قد يتأثّرون سـلبيًا بالهوية الرقمية أو البيومترية.

7. الامتناع عن المركزية المفرطة لقواعد البيانات

على الرغم من تفشّي المشـاكل والتكرار ضمن قواعد البيانات التي تديرها الحكومة في لبنان، يجب ألّا يُروَّج لمركزية هذه البيانات في الوقت الحالي باعتبارها حلًّا لكافّة المشـاكل. فغالبًا ما تكون الجهود المبذولة في سبيل تحقيـق المركزية مكلفة ومعقّدة تقنيًا، والأهم من ذلك، أنّ المركزية قد تطـرح مخاطر إضافية على الخصوصية نظـرًا إلى ضعف الأطر القانونية لحماية البيانات في لبنان. لذلك، لا بدّ للجهات المانحة الدولية أن:

- تجري تدقيقًـا لتحديد المعلومات المكـرّرة في النظام، والعمل على إلغائها بدلاً من المطالبة باعتماد المركزية لجميع قواعد البيانات.

- تستثمر برقمنة سجلّ الأحوال الشخصية.

8. تفادي اعتماد نظام هوية رقمية لتقديم الخدمات الاجتماعية

نظرًا إلى التحديات التي تواجه لبنان على الصعيد السياسي وصعيد البنية التحتية، ونظرًا إلى الهواجس المرتبطة بالخصوصية والمخاطر المتعلّقة بحماية البيانات، يجب أن يحظى المواطنون والقاطنون في لبنان بخيار الامتناع عن الحصول على الهوية الرقمية أو البيومترية بغية الحصول على الخدمات الحكومية. فالمجموعات الأكثر ضعفًا في المجتمع هي المجموعات الأكثر عرضة للتهميش بسبب الهوية الرقمية والبيومترية، حيث يواجهون معوّقات تمنعهم من التسجيل للحصول على الهوية الرقمية أو من إثبات هويتهم (مثل ظاهرة اللاّنحت الجلدي). وبالتالي، يجب ألّا تكون الهوية الرقمية إلزاميةً للحصول على الخدمات الحكومية، وخصوصًا المساعدة الاجتماعية، فلا بدّ من توفير خياراتٍ للأشخاص حول سبل الحصول على هذه الخدمات الضرورية.